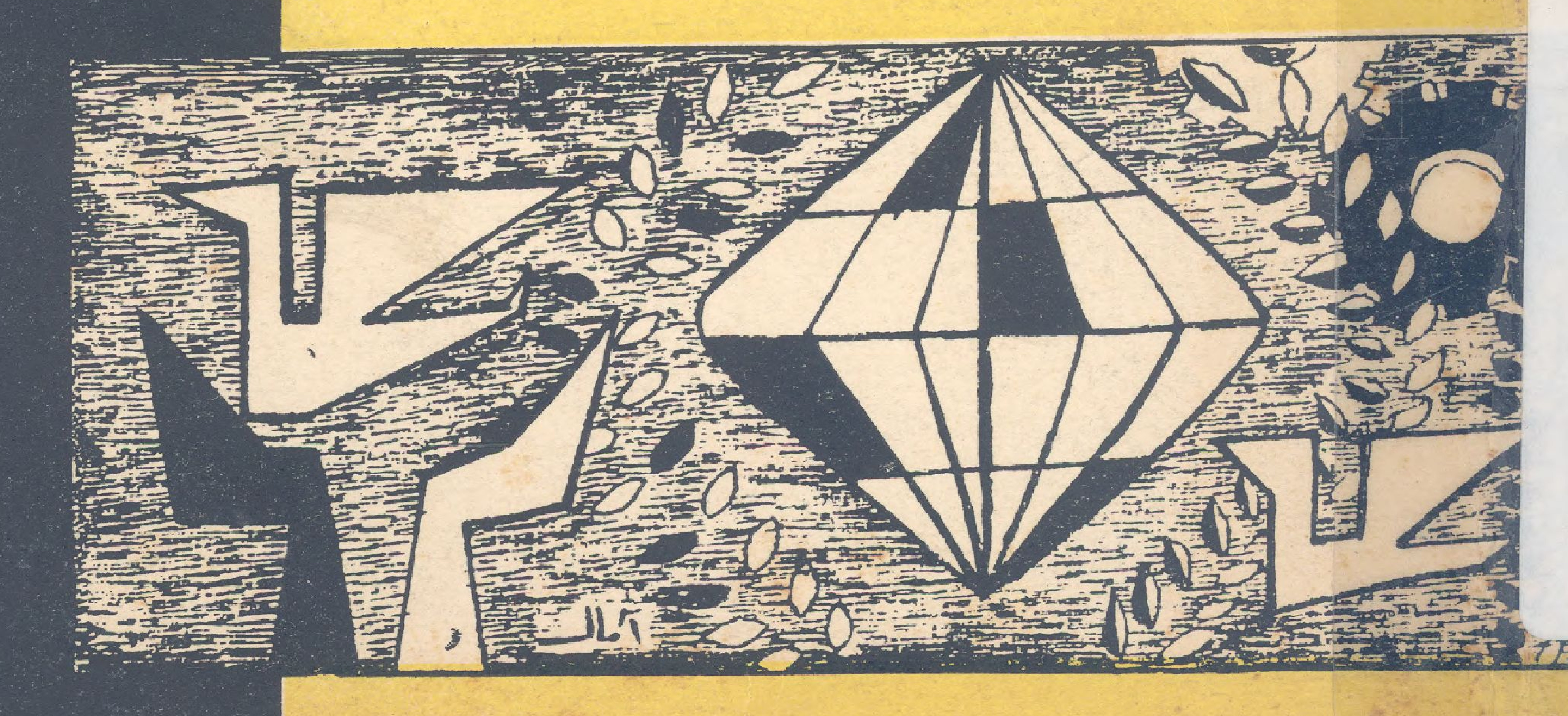
اول يونية سنة ١٩٦٧

المكتبة الثقافية
جامعة حرة
١٧٦

الفكر السياسى الحديث

الدكتور حسين فوزى النجار



دار الكاتب العربى للطباعة والنشر

الثمن ٣ قروش

المكتبة الثقافية
جامعة حرة
١٧٦

الفكر السياسى الحديث

بقلم
الدكتور حسين فوزى النجار

دار
الكاتب العربي
للطباعة والنشر
بالقاهرة

باشراف
الدكتور شكرى محمد عياد

مقدمة

لا تكون السياسة الا حيث يكون المجتمع الانسانى أو تكون الدولة ، وحيث يقوم المجتمع الدولى وترتبط وحداته المختلفة فى علاقاتها العديدة المتشابهة •

فالسياسة هى ادارة شئون الجماعة الانسانية ورعاية مصالحها والعمل لخيرها لا يختلف فى ذلك رأى منذ « أفلاطون » حتى برتراند رسل •

والفكر السياسى هو مايعالج مسائل السياسة من حيث النظرية ، وغالبا مايكون انعكاسا لطبيعة المجتمع ، فالنظم السياسية تقوم فى الواقع العملى قبل أن تقوم فى الفكر السياسى وقبل أن تغدو نظرية متكاملة وتتعدد الى مذاهب مختلفة • وان كنا فى دراستنا للنظم السياسية نحاول أن نردها الى نظرية من نظريات الفكر السياسى ، فى حين أننا يجب أن نرد الفكر السياسى الى الواقع العملى من نظام الدولة أو طبيعة المجتمع ، فالدولة تخلق نفسها من واقع ظروفها ومن طبيعة المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التى تعمل على قيامها •

« فالسياسة منهج عقلى من مناهج العلم ، كما يقول مترجم أرسطو الفرنسى » بارتلمى سانتهلير » يصدر

الفكر فيهـا ، اما عن المبـادىء العقلية ليحكم على الحوادث ونظمها ، واما عن الحوادث المفسرة تفسيرا مناسبا ليصنع منها مبـادىء » ولـكن العقل مهما أغرق فى الخيال أو التصور الذى يتقبله علم السياسة ولا ينكره ، لا مندوحة له من أن يستمد صوره من الواقع الذى يحيط به حيث يتبدى الأثر الاجتماعى والخلقى للبيئة على العقل جليـا واضحا ، شأنه فى ذلك شأن الأثر التاريخى ، والمؤثر الاقتصادى •

فاذا أردنا أن نصور الفكر السياسى الحديث فعلينا أن نلم بتلك المؤثرات وانعكاسها عليه كواقع عملى ، وعلى النظرية كانعـكاس لهـذا الواقع العملى أولا ، ولتلك المؤثرات التى يحكمها التطور ثانيـا ، على أن نضع فى الاعتبار دائما حقيقة آتصـال الفكر على الزمن اتصالا لا يفقد صلته بالماضى ، فمهما أغرق الفكر فى ظلمات الجهل والنسيان ، يبقى العقل الملهم المستنير ليحمل ومضة الماضى الى الحاضر •

وهو مايتناوله مقالنا هذا •

المعادى فى ١١ رجب ١٣٨٦ — **دكتـور**

٢٥ أكتوبر ١٩٦٦ — **حسين فوزى النجار**

أصول الفكر السياسى الحديث

من الخطأ أن نقول ان هناك فكرا سياسيا حديثا ، أو أن نظرية سياسية جديدة قد ولدت فى العصر الحديث ، وهو خطأ مفتعل شائع نقع فيه أيضا حين نقسم التاريخ الى قديم ومتوسط وحديث ، فالتاريخ كل متكامل يتصل على الزمن ومع الزمن الى وقتنا هذا ، ينمو ويمتد ويتطور فى حيوية لا تدركها الشيخوخة ، فاذا نعتناه بالقدم أو الحداثة ، فسيغدو الحديث قديما بعد زمن ، ويذهب الجديد مع الماضى ولكنه تقسيم نصنعه لأنفسنا قياسا على زمننا ، فالشكل السياسى للدولة أو المجتمع الانسانى قديم قدم الدولة وقدم المجتمع الانسانى ذاته، وقد يبدو هذا الشكل السياسى مغلفا بالحكمة أو المثل الفلسفية أو الدينية التى تقترب أحيانا من الاطار الفلسفى للنظرية ، وان لم تدن من جوهر النظرية الذى يلج بها ميدان الفكر السياسى، الا على يد الاغريق الذين أقاموا لأول مرة نظرية سياسية متكاملة غدت أساسا لكل فكر سياسى فى العصر الحديث مهما تعددت وتباينت أسسه ومناهجه .

فاذا كنا نعنى بالفكر السياسى الحديث ، تحرر هذا الفكر من آثار الكهنوت والفلسفة الكنسية التى تبرر سلطان البابوية المطلق على الحياة والبشر ، أو نعنى به

ماصاحب قيام الدولة القومية الحديثة من نظريات تبرر قيامها ، فقد زال اللبس الذى يعتور معنى الحداثة ، أما اذا كنا نعني الجدة والاصالة والابتكار ، فاننا نقع فى الخطأ الذى يقع فيه المؤرخون حين يقسمون التاريخ الى قديم ومتوسط وحديث فما من نظرية سياسية في العصر الحديث الا لها جذور قديمة فى الفكر القديم قد تسبق حتى الفكر اليونانى الذى أضفى على الفكر السياسى شكله الفلسفي وولج به عالم النظرية ٠

فاذا كان الفكر السياسى ينبع - كما قلنا - من طبيعة الدولة أو المجتمع الانسانى القائم حيث يقف المؤيدون والمناهضون وجها لوجه ، فيكون مولد النظرية ثمرة هذا الجدل الدائر لتحقيق الأمل المنشود فى نظر كل فريق لخير الانسان وصلاح المجتمع ، أو ثمرة الامل الذى يراود الفكر السياسى فى عالم أفضل ، فان علينا أن نبين طبيعة الدولة أو شكل المجتمع الانسانى والمؤثرات التى أدت بها الى التغيير القائم ، فكرية كانت أو مادية حتى نتبين كيف تمخض الفكر الحديث عن نظرية سياسية محددة ٠

وقد نرى فى قيام الدولة القومية بما أحاط بها من ظروف المخاض العسيرة ايذانا بمولد نظرية سياسية كما حدث فعلا اذ قامت الدولة القومية وهي تستند الى فكر سياسى واضح محدد يؤيدها ويدعم كيانها ، الا أن الدولة القومية كانت ثمرة تطور اجتماعى واقتصادى جاسم

كما كانت ثمرة تطور فكرى حطم كثيرا من القيم والمعتقدات القديمه ، ثم كانت هى نفسها المحور الذى دارت حواليه كل نظريات الفكر السياسى الحديث مؤيدة أو معارضة لشكل الدوله القوميه وجوهرها • واذا كانت الدولة القوميه هى الأساس الواقعى للفكر السياسى الحديث ، أو كان قيامها ثمرة تطور اقتصادى واجتماعى أدى بالتالى الى بعث أو مولد تفكير معين أو أن هذا التفكير الذى يعد جديدا على العصر قد هون من الام المخاض العسيرة للدولة القومية أو كان هو بالذات دون غيره من العوامل الأخرى النطفة التى أثمرت مولد القومية، فان أشكالا من الدول القومية قامت فى عصور التاريخ القديمة ولم يند عنها فكر سياسى يمكن أن يكون أساسا لنظرية سياسية محدودة ، ثم ان الفكر السياسى الحديث قد اتخذ فى كثير من مذاهبه اتجاهات معارضة للدولة القومية تذهب أحيانا الى رد كل سوء ألم بالمجتمع الانسانى اليها ، حتى ذهب بعض المفكرين المحدثين الى تمجيد الوحدة الامبراطورية للعالم المسيحى فى غرب أوربا تلك الوحدة التى حطمتها نشأة الدول القومية الحديثة •

الا أن ماحدث هو أن نشأة الدول القومية الحديثة قد أدت بالفكر السياسى الى التطور الذى صار اليه فى القرن العشرين ، ومهما يكن من أسباب قيامها فان قيامها كان الحافز الفكرى للنظرية السياسية الحديثة •

فاذا قطعنا بهذا فاننا نستطيع أن نعلل نضوب الفكر السياسى فى غيرها من البلاد التى ظلت حبيسة الفكرة

الامبراطورية والاخاء الدينى ، والتى حال نظامها السياسى أو الاجتماعي دون قيام فكر سياسى ·

فالـدولة الرومانيـة فى الشرق أو ماندعـوه بالامبراطورية البيزنطية قـد وقف نظامها الاوتوقراطى ومركزيتها الشديدة دون قيام فكر سياسى ، وحال وقوعها بين قوتين تعاديانها : قوة الاسلام الذى اقتص كثيرا من بقاعها فى الشرق ، وقوة الفرنجة والامبراطورية الرومانية فى الغرب · حال ذلك دون امتداد تأثيرها الثقافى الذى احتفـظ بكثير من السـمات والنظم الرومانيـة الخالصـة فانطوت على نفسها فى عزلة سرعان مافقدت جذورهـا اليونانية القديمة ، وان كنا لا ننكر على خلاف ما يرى كثير من مؤرخى الغرب « كفشر » « وراندال » « وبرنتن » ، ان هجرة علمـاء القسطنطينية بعد سقوطها قد غذت الثقافة الغربيـة بزاد من الفـكر كان له أكبر الأثر على النهضـة الأوربية ·

وبالرغم مما كان للاسلام من ثقافة باذخة شـماء امتد تأثيرها الى كل أرجاء أوربا ، وغذت الحضارة الحديثة بفيض من الافكار ومثل من التقـدم الانسانى الرائع ، وبالرغم مما كان لفلسفة مفكر كابن رشد أو ابن سينا أو الفارابى أو ابن خلدون على الفـكر الغربى حتى فى ميدان الفكر السـياسى ، فان مفكرى العرب لم يبدعوا نظرية سياسية ولم يخوضوا فى مسائل الفكر السياسى الا ما اتصل بالخلافة وولايتها على المسلمين ·

واذا كان الفكر السياسى الحديث قد ارتبط بتكوين العقل الحديث ، وتكوين العقل الحديث قد أنبتت بذرته التربة الأوربية بما كان لها من قدرة على النهوض ، فى الوقت الذى سقطت فيه الدولة البيزنطية وفقد الفكر العربى حيويته الدافقة ، فان مجال بحثنا فى تطور الفكر السياسى الحديث سيرتبط حتما بتكوين العقل الأوربى وتأثيره على حضارة العصر ، واذا كان من الممكن آن نعتبر النهضة بداية التحول من الفكر الدينى الى الفكر العلمانى وان مولد الدولة القومية كان ثمرة هذا التحول فقد يصعب علينا أن نحدد للنهضة تاريخا معينا فى كل البلاد أو نحصرها فى فترة زمنية محددة أو حتى نتحدث عنها كقوة متجانسة تركت آثارا منسقة فى كل مكان على السواء ، فنهضة ايطاليا المبكرة فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر ، وان كانت مولدا جديدا للعقل ،الا أن القوى التى ندت بها عن العصور الوسطى لم تسفر عن نفسها فى قوة ووضوح الا فى القرن السادس عشر حين أخذت فى تحطيم النظام القديم ، ولم تبد آثارها واضحة فى مناهج التفكير الانسانى الا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وبالرغم مما أبدته من حيوية ونمو وتحرر من قيود الماضى فقد ظلت حبيسة قيود بين الولاء لعالم قديم ومجابهة القوى الجديدة التى يتمخض عنها هذا العالم القديم فى توتر وعنف يؤديان الى التناقض أكثر مما يؤديان الى التوافق والاتساق •

ومهما تكن القوى الفكرية والمادية التى قضت فى النهاية على النظام القديم ، ودفعت بالنهضة الى آفاق عالم جديد ، يقوم على أنقاض العالم القديم، فان الفكر السياسى أخذ ينمو فى هذا الاطار المادى والفكرى ذاته متأثرا أقوى ما يكون التأثر بالنمو الاجتماعى والاقتصادى لطوائف جديدة أخذت تعمل بحماس لتطوير المجتمع على النمط الذى تنشده والذى تراه محققا لمصالحها واتجاهاتها، ولم تكتف بتقويض النظام القديم بل أخذت تعبر عن ذاتها بنظريات وآراء ومثل عليا جديدة ، أبدعت فكرا سياسيا ، وفلسفة للدولة والحكم وللعلاقات الدولية ظلت الى يومنا هذا وهى تتكيف مع القوى الاقتصادية والاجتماعية التى تتطور وفقا لمطالب القوى الشعبية الغالية النامية ٠

ومن العسير أن نفصل بين القوى العديدة التى لعبت دورها فى توجيه الفكر السياسى ونشأة النظرية السياسية الحديثة ، أو أن نميز جانبا منها على الآخر ، فمهما يكن للقوى الاجتماعية الناشئة من أثر فى قيام الدولة القومية ومهما يكن للعوامل الاقتصادية من أثر فى توجيه شكل الحكم وطبيعة الدولة ليتواءما مع النمو الاقتصادى للقوى الاجتماعية الناشئة ، فان التلاحم الفكرى بين القديم والجديد وما كان من تطور الفكر السياسى بتأثير الحركة الانسانية الجديدة التى قوضت كثيرا من قيم العصور الوسطى ، قد أعطى للنظرية

السياسـية جوهرها الفلسفي وأدى فى النهاية الى بنـاء فكر سـياسى متسـق (وان تعددت صوره) فى الشـكل والجوهر ٠

فاذا كنا لم نظفر بنظرية سياسية محددة فى العصور الوسطى ، وبقى الفكر السياسى تائها فى بيداء اللاهوت يحـاول أن يقيم هيكله على دعامات من الفكـر اليونـاني وفلسفة أرسطو وقانون الطبيعة ، فان الفكر السـياسى الحديث وان تحرر من اسار اللاهـوت وبقى يسـتوحى الفكر اليوناني معالمه فقد أخذ يتور بقانون الطبيعة ويبدع فى مجال الفلسفة نظرية سياسية نستطيع أن ندعى لها الجدة والتطور الخلاق ٠

ومع ما لقيه أرسطو من اكبار فى العصور الوسطى ، وما كان من تسـليم بقانون الطبيعة فقد غلفهمـا الفكـر المسـيحى بغلاف اللاهوت فجرد العقل من كل قدرة على الانطلاق من اساره فان ما جاء به الكتاب المقدس ـ كما يقول سان أغسطين ـ لهو أقوى من كل ما يجىء به العقل الانسانى فاذا كان ثمة تناقض بين العقل والعقيدة ، فان ما جاء به العقل يجب ألا يكون ، وما كان التسليم بقانون الطبيعة الا تسـليما بعدد من البديهيـات المتواترة التى يؤيدها الكتاب المقدس ، والتى تقف عند حدود ثابتة لا تتغير ، فكل ما يحكم الانسـان ثابت على مر العصور لأن الله هو الذى خطه وقدره ٠

ويفسر لنا « توما الأكوينى » نظرة العصور الوسطى

لقانون الطبيعة بقوله : « من العسير أن نثور على ما يتأتى من خطأ لأن خصومنا من المسلمين والوثنيين لا يدينون معنا بسلطة الكتاب المقدس فلا نستطيع أن ندحض به مزاعمهم ، كما ندحض مزاعم اليهود حين نحتكم الى التوراة ، أو ندحض افتراءات الزنادقة حين نحتكم الى الانجيل ، فلا مناص لنا اذن من الاحتكام الى القانون الطبيعى الذى يسلم به الجميع » وان ظل العقل الطبيعى الذى حمل مفكرى القرن الثامن عشر على الثورة ضد السلطة طلبا للعدالة التى يحتمها ، وكان حافزا على التغيير ، هو نفس القانون الطبيعى الذى فسره سان أغسطين و « توما الأكوينى » على أنه ارادة الهية ثابتة لا تقبل التغيير .

الحركة الانسانية :

ولم يستطع الفكر المسيحى أن يقضى تماما على النزعة الانسانية فى التعبير عن حاجات الجسد ونوازع العقل ، أو يقوض الدعائم التى يقوم عليها الوجود الانسانى ، وجل ما عمله هو الاساءة اليها وتشويهها ، فالى جانب التراتيل الكنسية وأناشيد العذراء ، كانت تنتشر الأغانى المبتذلة والأناشيد التى تعبر عن النزوات والشهوات البدنية الرخيصة ، وولع الجنود بالفجور ولم يعف عنه الكتبة ممن كانوا يملكون وحدهم المقدرة على التعبير الادبى ، واكتسى الفن ثوبا من الرقة ظهر فى

شعر دانتى وغيره من شعراء ايطاليا ، وامتزجت هذه الاتجاهات بما عرف بحركة الاحياء الانسانى التى حملت الناس على الاهتمام بالآداب الكلاسيكية آبتداء من القرن الثالث عشر ٠

وبدأ التلاحم الفكرى بين القديم والجديد فى حركة الاحياء الكلاسيكى فنرى دانتى يلجأ الى الرموز المسيحية والوثنية على السواء ، ويشيد بعظمة روما القديمة ، ومع ما اتصف به « بترارك » من تحرر وانطلاق وقدرة على التطور فقد ظل ينتمى من الناحية الدينية الى عالم العصور الوسطى ، فقرأ لآباء الكنيسة الأولين واستهواه « سان أغسطين » انسانا أكثر منه مفكرا ، وأعجب بالرهبنة طريقا للوحدة والتأمل أكثر منها حياة للزهد والتقشف ، وصدف عن أرسطو الى أفلاطون وتساءل حين رأى ايمان الناس بالمعلم الأول « كيف عرف أرسطو ذلك ولم يقم عليه دليل عقلى ، ولا يثبت بالاختبار » ، وازدرى « مدرسية » العصور الوسطى ممجدا هذا العالم وانسانيته ، وتنزل بحبيبته « لورا » باللغة الايطالية ، ولكنه لولعه بشيشرون تمنى لو أممت تلك الاشعار وهى التى خلدته من تراثه ، وأقبل مع صديقه « بوكاشيو » على تعلم اليونانية القديمة ٠

وكلما زاد الاقبال على الآداب القديمة ، وانتشى الناس بخمرة المعرفة ، وهن تعلقهم بالماضى ، وبدأت حدة التلاحم الفكرى بين القديم والجديد تهدأ وتخف فنرى

خلفاء بترارك وبو كاسيو أكثر نقدا وأشد تأثيرا ، فقد نما افبال النـاس على العلم وكأنه لا يعـرف حدا ، ولم تعد المعرفة قاصرة على رجال الكنيسة بل عدتهم الى غيرهم من عامة النـاس ، تزودهم المطبعة بكل مـا حرموا منـه فى الماضي ، فلم تكن الكتب المنسوخة على ما تكلف من جهد ، تتعدى المئـات ، فلم ينسـخ أربعة وخمسـون كاتبـا ، استخدمهم « كوسيمودى موتيشى » خلال سـنتين سـوى مئتى مجلد ، بينما بلغ عدد الكتب المطبوعة فى أوربا فى أواخر القرن الخامس عشر تسـعة ملايين مجلد تحمـل ثلاثين ألف عنوان وكانت الطباعة قد عمت أكثر الحواضر الأوربية ، ونما عدد القراء وازداد عدد المثقفين ، ولم تعد الكتب وقفـا على الموضـوعات الدينية ، ولم يعـد القراء والمثقفون من رجال الكنيسة فحسب ، ونشأت الجامعات فى كل انحـاء أوربا موئلا للمعـارف الجديدة ، وأقبل الأمراء والأثرياء على رعاية الآداب والفنـون فغدت أكثر تعبيرا عن عقل الانسان وعواطفه ٠

الا أن المخاض كان عسـيرا قاسـيا مليئا بالآلام ، فكانت المحاكاة سقيمة ، وانبعث « فرجيل » و «هوارس» فى صورة شـوهاء ، وعاقت الدراسـات اللغوية الجافة لآداب روما الهزيلة الفكر عن التفتح والانطلاق ، ولم تكن افلاطونية النهضة المليئة بالسحر والأوهام ، كافلاطونية الاغريق النامية المكتملة على أن الحركة الانسـانية ، وان شدتها روح العصـور الوسـطى بأرسان ثقال ، وظلت

حبيســــة التقليد والمحاكاة ، فقد أخذت تتحرر مع الزمن وتمضى فى ادراك القيم الجمالية والفنية للآداب والفنـون القديمة ٠

وغذت الحركة الانسانية آلانسان بفيض من الجمال الساخر بكل ما فى الحيــاة من خير وفن واقبــال على متاع الدنيا الطيب دون عنــاء أو ارهاق ، وبرم الناس بالمثل المسيحية ، فحل الولع بالقوى التى وهبها الله للانســان محل المحبة ، وحلت الحرية ، وتقدير العقل محل الايمــان والاستسلام للقدر ، ولم يعد البدن محلا للتحقير والازدراء بل غدا موضــع الاكبــار والتقدير فعظمت الشــخصية الانسانية وعظم معها شأن الانسان ، ولكنها تركت أثارا تباينت فى الجنوب عنها فى الشمال فحيث برم الايطاليون من أهل الجنوب بالتقاليد المسيحية ، وانطلقوا منها الى أجواء فســيحة من الحياة الدنيا تفيض بالحب والجمال وتغرم بالفن وتهيم بالابتســـامة الســـاحرة الرقيقة على شفاه « الموناليزا » وتأوى الى الدعة والبســاطة فى صور « رافائيل » وكأنها تسبح معها الى الأبد فى ســماء صافية تشرق بنور الضحى ، وجدت الشعوب الجرمانية من أهل الشــمال فى الحيــاة ما هــو أكثر من الجمال مهمــا كان مؤثرا ، وجدت الحياة بامتلائها المادى أكثر غنى ومتاعا من كل ألــوان آلجمــال ، وبدت أكثر التصــاقا بالعقل والواقع منها بالخيال السابح فى أجواء الفن والجمال ، وأكثر محافظة على القديم لا عن تدين أو تعلق بالكنيسة ،

ولكن عن احساس صادق بالحوافز المادية والعقلية التى تسيطر على طبيعة الحياة • وبينما أغرقت الحركة الانسانية الايطاليين فى موجة من الاستنارة الرائعة ، اتجه الشماليون الى التجارة والصناعة والعلم وهى العوامل التى قدر لها أن تسيطر على اتجاهات العصر الجديد ، وكانوا أكثر تأثرا بالنظم والأخلاق الرومانية فغدت الحياة لديهم واجبا أخلاقيا يقوم على الجدية والصراحة ، وتعلقوا بالتربية والتعليم وساسوا حياتهم على أسس صارمة من تقدير الواجب •

وأثمرت الحرية الفكرية اتجاها عنيفا نحو الفردية فى الشعب الايطالى بدا فى كثير من الأحيان متسما بالأنانية ثائرا بقانون الأخلاق ، ولم تبلغ الفردية تلك الدرجة من العنف فى الشعوب الشمالية ، على ما نشأت عليه من فردية واكبار بشأن الفرد واستقلاله حملتها معها ولقحت بها النظم الرومانية بعد أن أصبح غزاة الشمال من أولئك البرابرة الجرمان سادة العالم الرومانى ، حتى ليقال أن « العهد الأعظم Magna Casta » فى انجلترا لم يكن الا ثمرة الاتجاه الفردى عندالتيوتون • ومع ذلك فان الرباط الاجتماعى لديها ظل قويا كما كان فى حياتها القبلية •

وبينما ارتدت الفردية فى ايطاليا الى نوع من العبودية أمام صولة الكاثوليكية فى صراعها مع البروتستانتية وارتد المجتمع الايطالى الى الزراعة والى روح

القرون الوسطى ، مضت النهضة فى الشعوب الشمالية مستندة الى العلم والى قيام طبقة وسطى وجدت فى حركة الاصلاح الدينى حافزا لنشاطهـا وطموحها ، فحين نضب معين التجارة فى المدن الايطالية الزاهرة ، ولم تعد الطبقة الارستقراطية الفنية فى ايطاليا على ثرائها الأول بعد أن اغتصب البرتغاليون طريق التجارة الى الشرق حين فتحوا طريق الأطلنطى ، بدأت الشـعوب الشـمالية نهضتهـا وتكونت طبقة وسـطى كانت دعامـة التحـول الفكـرى والسـياسى الجديد • ولعل انهيـار تلك الطبقة الفنيـة وتدهورها كان من عوامل انتكاس الفردية فى ايطاليا فقد كان هؤلاء الأغنياء من التجار المغامرين خير مثل للفردية الطامحة المغامرة ، وليس هنـاك من هـو أكثر فردية من رجل الأعمال المغامر الطموح ، وكانـوا نواة الرأسـمالية التى ازدهت بهـا المدن الايطـالية وعلى أيديهم انتكست الديمقراطية اذ بقيت الطبقات الدنيا تعيش فى فقر مدقع وبقى المجتمع الايطالى فى غير هـذه المدن مجتمعا اقطاعيا زراعيا ، فلم تنشأ طبقة وسطى كالطبقة التى نشأت بعد فى دول الشمال وقدر لها أن تلعب الدور البارز على مسرح التاريخ الأوربى فى القرون التالية •

وعلينا أن نوضـح هذا النـوع من الفردية التى تمخضت عنها الحركة الانسانية فى ايطاليا حتى لا يختلط الامر فى أذهاننـا بين ما تعنيه هـذه الفردية وما تعنيه فرديتنا الحديثة التى تدين بوجودها الحقيقى للقرن التاسع

عشر ، ففردية النهضة الايطالية لم تعن أكثر من اثبات الذات وتحقيق الغايات التى تنشدها حتى وان جاوزت قواعد الفضيلة والسلوك الاخلاقى ، مما لم يحفل به الفرد أو يضعه موضع الاعتبار والتقدير بقدر ما حفل بنفسه وعمله واستعداده التام لنبذ كل نزعة للرحمة فى سبيل الوصول الى الغاية التى ينشدها . فهى فردية جائحة طاغية تحمل فى ذاتها جرثومة فنائها ، فأصابتها النكسة حين بدأت الشعوب الشمالية نهضتها وأخذت تحقق فرديتها على نمط اجتماعى متكامل كان محورا للفلسفة السياسية بعد ذلك .

واذا قلنا الفرد فى ايطاليا فاننا نعنى به هؤلاء الذين اتصلوا بالحركة الانسانية وأثروا فيها وتأثروا بها من الامراء ورجال البلاط وكبار التجار والمثقفين والفنانين ، أما السواد الاعظم من الفلاحين وان تحرروا من بعض قيود الاقطاع ، فقد ظلوا أسارى العبودية والاملاق ، ولم تكن الطبقات الدنيا من سكان المدينة ، وان اتسع عددهم باتساع المدنية ونموها ، أحسن حالا من قاطنى الريف ، فظلوا بعيدين عن التأثير فى الحياة الاقتصادية والسياسية .

وأدى ظهور رأسمالية المدن التجارية فى ايطاليا الى ظهور طبقة تمتعت بالغنى والثراء وأصبحت مصدر القوة الاقتصادية ، فأخذت تتطلع الى تحقيق سيادتها السياسية ، ومن الطبيعى أن تواجه نوعا من مقاومة المواطنين الذين يبغون هم الآخرون تحقيق كيانهم السياسى . وأدى الصراع

بينهما أو ما يشـــبه أن يكون صراعا الى فوز طرف آخر بالسلطة ، هو الدكتاتور العسكرى أو «الكوندوتورى» كما يدعـــوه الايطاليون ، وحين يصل الى القوة يحمـل لقب «دسبوتس» Despotes أو الامير على غرار أباطرة بيزنطة ودوجات البندقية ويعمل لبقائه وتوكيد سلطته على الموازنة بين الطرفين الآخرين ، ولـــكنه سرعان ما يدرك أن رخاء المدينة يقوم على أكتاف التجار الاغنياء الذين يكونون الطبقة الرأسمالية أو ما عرف « بالرأسمالية التجارية » فيما بعد، فيربط نفسه بهم وتنتكس تبعا لذلك النزعة الديمقراطية، ويعني هذا ظهور طبقة جديدة فى ميدان الاقتصاد والسياسة هى غير الطبقة الاقطاعية التى حكمت من قبل ، كان أثرها بارزا كما رأينـــا فى حيوية الحركة الانسانية • ويمثل «مكيافللى» اتجاهات هذه الطبقة الجديدة ومثلها السياسية، وان بدا «مكيافللى» متناقضا مع نفسه ، ففى كتابه الامير يحبذ الحكم الاستبدادى المطلق وفى «الاحاديث» يحبذ الحكم الشعبى • ومهما قيل فى «مكيافللى» من مدح أو قدح فقد عبر فى كتابه الامير عن روح عصره كمـا عبر عن الطموح السياسى لرؤية ايطـاليا موحدة ، وبين هـذا وذاك تلمع بوارق فكره النير فيما أضفاه على النظرية السياســية من حيوية وتجديد وأصالة خرجت بهـــا من تفـكير العصور الوسطى الى تفكير العصر الحديث •

الا أن ايطاليا وان انتكست فيها النهضة فقد أوقدت شعلة الفـــكر وقذفت بها الى الشـعوب الاوربية الاخرى

لتتلقفها فتبنى نهضتها على أسس أقرب الى العلم وأقرب الى الطابع العلمى الذى عرفت به الشعوب الجرمانية ، فكان قيام الدولة القومية الحديثة ثمرة نضجها السياسى والاقتصادى •

الدولة القومية :

لم تترك الحركة الانسانية من تأثير فى الفكر السياسى بقدر ما ترك قيام الدولة القومية الحديثة من تأثير عليه ، وان كانت الدولة القومية نفسها ثمرة عوامل واتجاهات جديدة هى التى أثرت عمليا فى تطور الفكر السياسى الحديث ، عوامل بعثتها دون شك الحركة الانسانية ، وان تباينت آثارها فلتباين اتجاهاتها فى البلاد المختلفة ، هذا التباين الذى يرهص بنشوء القومية والثورة على المثل المسيحية العليا لعالم موحد تسوده الكنيسة ، ويبرز الفروق الاصيلة بين الشعوب المتعددة والتى تعود فى الواقع الى تقاليد مختلفة تمتد الى حياة القبيلة أو المجتمع الاصيل مهما كان وضعه فى سلم الحضارة أو التقدم الانسانى ، فالانسان تحكمه غرائزه بقدر ما يحكمه تقدمه الفكرى أو العقلى • وبقى هذا الاختلاف واضحا بين الشعوب اللاتينية والجرمانية بالرغم من بقاء الفكر المسيحى يحكم اتجاهاتها الانسانية والقومية •

الا أن العامل الأهم المؤثر فى نشأة الدولة القومية كان تطور الاوضاع الاقتصادية وتباينها فى الشعوب

المختلفة ، فضلا عن عوامل أخرى عديدة اجتماعية وفكرية لم يكن لها قوة العامل الاقتصادى ، الا انهـا كانت دعامة قويه بقدر ما فيها من حيوية ، للتطور القومى ونشأة الدولة القومية الحديثة وما تبعها من قيـام فكر سياسى يؤيدها ويثبت أفضليتها ٠

ولعل العامل الاقتصادى كان أسـبق من غيره فى اثبـات قدرته وحيويته ، بل لعـله الاساس فى التطور الاجتماعى الذى قضى على عالم العصور الوسطى ٠ فما ان بدأت القوى الاقتصاديه الجديدة تثبت وجودها فى المدن حتى أخذت تؤثر بصورة فعالة فى حياة المجتمع وفى النظام الاجتماعى القديم ، فنشأت طبقة غنية من التجار وأصحاب المصـارف أخذت تستثمر أموالهـا فى مشروعات عديدة صناعية وزراعية وتجارية ، وتبحث عن سلع جديدة للتبادل التجارى ، فحلت السلع الضرورية محل السلع الكمالية ، واتسعت الاسواق وتكونت الرأسـمالية التجارية فكانت أساسا لقيام طبقة جديدة هى الطبقة البورجوازية أو الطبقة الوسطى ، سرعان ما وطدت سلطانها وأخذت تحل محل الكنيسة فى قيادة المدن ، وبرز أثرها فى الحركة الانسانية وعلى يديها اتجهت الحركة الانسـانية وجهتيها المتباينتين فى الجنوب وفى الشمال ٠

ولمست تلك الطبقة الجديدة حاجتها الى الحماية والى حكومة قوية مستقرة تصـون مصـالحها وترعاها أمام المنـافسة الاجنبيـة ، وضـد التسلط الاقطاعى ، فلاذت

بالملوك ، واستطاعت أن تزودهم بالاموال والجنود فأغنتهم عن امدادات الاقطاع ، ولم تكتف بذلك بل أخذت تجرد أمراء الاقطاع من نفوذهم وتستولى على أراضيهم ، وانقلبت على الكنيسة تنهب ممتلكاتها ، فقضت على عالم كانت غايته خدمة الله عن طريق المحبة المسيحية وأقامت عالما غايته تأمين الرخاء القومى خدمة لمصالحها ٠

ولقد كان تحول النظام الاقتصادى من الرأسمالية الزراعية القائمةعلى الاقطاع الى الرأسمالية التجارية القائمة على الطموح والمغامرة وحب الثراء ، عاملا من عوامل التغيير الكبير ٠ فان الفردية التى تميزت بها الطبقة الجديدة كانت سندا لطموحها وكانت أساسا للنظرية السياسية التىتقوم على تمجيد الفرد بكل ما يملك من قوة الخلق والابداع ، وبكل ما أوتى من قدرة على السيطرة وخدمة الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والقومية الجديدة ، وكانت بالتالى عاملا جذريا فى هذا التغيير الكبير ٠

الا ان الصورة العامة للتبديل والتغيير تبقى فى جوهرها اقتصادية ، فالمدينة لم تعد تتسع للتجارة المتزايدة ، فاتجه التجار بطموحهم الى مدى أبعد من حدود المدينة الضيقة وتوسموا فى قيام دولة فسيحة مجالا أعظم لنشاطهم ، وأدى قيام الدولة الفسيحة الى اتساع الاعمال التجارية اتساعا لا يقف عند حدود التبادل التجارى بل يتعداه الى نوع السلعة وطبيعة العمل التجارى ذاته ٠ وبقيام الدولة الجديدة على أساس قومى تقلصت حدود

الامبراطورية الدينية ، وحل المثل الأعلى لدولة مستقلة تمارس حقوق السيادة على أراضيها وتعمل على تحقيق الأمن والرخاء القومي، محل المثل الأعلى القديم لعالم مسيحي واحد يقوم على روابط سياسية واهنة ، ونتيجة لهذا الاتجاه حلت السلطة المدنية محل السلطة الكنسية ٠

وجاءت الظروف مواتية لهذا التغيير الكبير الذى بدل من صفحة الحياة الاوربية وأدى الى قيام الدولة القومية ، فبالرغم من أن الخير والثراء والقوة التى عادت على الطبقة البورجوازية الجديدة النامية بقيت قاصرة عليها وبقى السواد الاعظم من الناس على ما هم عليه من فقر يعيشون على الزراعة ولا ينالهم التغيير الاجتماعى بخير ، فان الطبقة البورجوازية استطاعت أن تفتدى عواطفهم الوطنية الغامضة النامية بالولاء القومي للدولة ، وأن تسخرها لخدمتها ، وتستعين بها فى القضاء على الطبقة الاقطاعية ، ولولا هذا التحالف الذى بدا طبيعيا بين هاتين الطبقتين الوسطى والدنيا ، أو بين البورجوازية والفلاحين لكان نجاحها فى القضاء على الاقطاع موضع شك ٠

وأزكت الحرب هذا الشعور القومى فى تلك الطبقة من الجماهير التى بقيت تعيش حياتها الزراعية البسيطة فاتحد السكسون والكلتمع الغزاة النورمنديين فى انجلترا لمواجهة تحالف المقاطعات الفرنسية فى حرب المائة سنة ،

وعملت الطباعة وانتشار الكتب على تقليل الفروق بين اللهجات الاقليمية ، وحالت دون التغيير السريع فى

لغة يتكلمها الناس دون أن يكتبوها ، تختلف فى المقاطعة عنها في المقاطعة الاخرى ، حتى يقـــال ان هذه اللهجات المحلية قد تغيرت خـــلال السنوات الخمسين التى سبقت اختراع الطباعة بأسرع مما تغيرت خلال أربعة قرون بعد اختراعها •

وأدت حركة الاحياء الانسانى الى نشوء ثقافة قومية أخذت تقوى على الزمن حتى غدت سمة على التميز القومى، فقـد أهملت اللاتينية الدارجة البسيطة التى شـاعت فى العصور الوسطى وحلت محلهـا اللاتينية الفصحى المعقدة ولم يكن يجيدها غير عدد قليل ، وفقد العـــالم المسيحى أقوى رباط كان يميز وحدته ويصرفها ، فلما ترجم الكتاب المقدس الى اللغات الاقليمية على أيدى البروتستانت لم يعد هنـــاك ما يدعو الناس الى تعلم اللاتينية ، فحلت اللغات الشعبية محل اللاتينية وتمايزت الثقافات القومية وامتدت الى طوائف من الناس كانت محرومة منها من قبل •

وما وافى القرن الخامس عشر حتى شهد قيام الدولة القومية فى انجلترا وفرنسا وأسبانيا وبعض دويلات أخرى صغيرة كان لها طابعها القومي هي الاخرى •

الدولة والسلطة

ومع قيام الدولة القومية نشأت النظرية السياسية الحديثة لتبرر انتقال السلطة من البابا وأمراء الاقطاع الى الملك الذى يحكم لمصلحة الشعب وتسنده البورجوازية التجارية لحماية مصالحها وتأمين ملكيتها ، فردا على ادعاء البابا أنه المصدر الالهى للسلطة ، نشأت نظرية الحق الالهى للملوك ، وردا على سلطة أمراء الاقطاع نشأت نظرية سلطة الملك المطلقة على أراضيه ، وامتزجت النظريتان فى النهاية فى نظرية سياسية جديدة هى نظرية الملك المطلق. الارادة العالم المستنير الذى يتوخى مصالح شعبه ، أو المستبد العادل كما صوره «هوبز» فى كتابه « العملاق » Leviathan يستند فى حكمه الى الحق الطبيعى دون الالهى ، فقد زالت الحاجة الى مثل هذا الزعم بعد أن قضت الدولة القومية على كل سلطة كهنوتية وأصبح الاساس النظرى للحكم علميا وليس دينيا .

وتتسق نظرية السلطة المطلقة ومضمون العصر الذى عاشته وسيطرت فيه على اتجاهات الفكر السياسى ، وان تأثرت من حيث الشكل دون الجوهر بالصورة الغالبة على المجتمع الذى نشأ فيه أصحابها ودعاتها من المفكرين ، مما

يحملنا على أن نمضى سريعا عبر فلاسفة الاصلاح الدينى ممن خلطوا بين السياسه والدين وارتدوا الى نـــوع من الجدل السياسى للعصور الوسطى (وان كان بين الكنيسه والمنشقين عليهـــا) ولم يكن موقفهـم من الملوك ونظرية السلطه بعيدا عن الهوى ، فهم يؤيدون الاستبداد ما كان الملوك في صفهم ويؤيدون الحرية والديمقراطية ما كانـوا عليهم • وان لم تخل أفكارهم من نبـــالة القصد وجلال المنطق وعمـق الاستنارة ، الا أن أعظم ما ند عنهم ، أو بمعنى أدق ما ند عن تحريرهم للفكر الدينى ، تحرير الفكر الســـياسى ، فاذا كان الفرد حرا فى تفسير الدين وفقا للضمير وقانون الاخلاق ، فما أحراه بالتفـــكير الحر فى طبيعة السيادة وسلطة الحكم • كما نمضى بالتـالى عبر الفلاسفة الخياليين من أصحاب اليوتوبيا السياسية ، فقد ارتدوا هم الآخرون الى تعاليم المسيحية الاولى ينشدون عالما مليئا بالخير والفضيلة والجمال تسوده المساواة والعدالة، مما شدهم الى نوع من التفكير الاشتراكى ما لبث أن ذوى حتى نبتت بذرته من جديد وعلى أسلوب علمى فى القرن التاسع عشر عندما غدا مثل هذا التفكير متسقا مع مضمون العصر •

ويمثل انساق نظرية السلطة المطلقة ومضمون العصر الذى عاشته ثلاثة من المفكرين العظام كان كل منهم نتاجا حقيقيا لعصره وبيئته هم «مكيافللى» فى ايطاليا ، «ويودان» فى فرنسا و «هوبز» فى انجلترا ، تتابعوا فى مدى قرنين

من الزمان من القرن الخامس عشر الى القرن السابع عشر فوطدوا سياسة الدولة القومية ودعموا سلطتها وساقوا فى تبرير الاستبداد حججا سيقت للحملة عليه وتقويضه فيما بعد ٠

فأما نيكولا مكيا (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧) فقد نادى بالسلطة المطلقة ـ رغم ميله الى الحكم الدستورى ـ لتحقيق الوحدة والنظام لايطاليا ، ووضع للسياسة الدولية أسسا ما زالت تتبع رغم مجافاتها للاخلاق حتى يومنا هذا، وكان فى كلتا الناحيتين ناطقا حقيقيا بلسان المجتمع الذى عاش فيه والعصر الذى صدر عنه ، كما كان الثمرة المبكرة لعصر النهضة والثورةعلى القيم السياسية والدينية للعصور الوسطى ، وعلى يديه ولدت الدبلوماسية الحديثة وتبلور الفكر السياسى فى اتجاهه الجديد ٠

فمن ثنايا المأساة التى يعيشها وطنه بين مؤامرات البابوية وتنافر الامراء وحروبهم التى لا تنقطع ، وطمع الاجانب فيه أخذ يحلم بتوحيد ايطاليا على يد أمير جسور شجاع لا يستنكف من أية وسيلة للوصول الى غرضه ، يتسم بالدهاء والمكر والخديعة والقسوة ليقضى على الفرقة والانقسام ويحقق الوحدة ويقيم الدولة القوية التى تبسط الامن فى الداخل والسلطان فى الخارج ٠

فالاستبداد الذى يدعو اليه مكيا، ويزينه لاميره ، والقوة التى يحثه عليها والخداع والمكر بل الخير والفضيلة والرحمة ـ ان كانت مجدية ـ مما ينشده فيه

ليكون قادرا على تحقيق وحدة ايطاليا ، وهى الغاية التى تبرر كل وسيلة وان كانت مقيتة ، فقد فاق حبه لوطنه تقديره لأى قانون أخلاقى ، وحب فى نفسه كل نزعة للرحمة ، وكانت تلك هى سمة العصر التى شابت حضارة أوربا الحديثة وأوقعتها فىحمى التعصب القومى والاستعلاء العنصرى والجشع الاستعمارى بما حفل به من ضروب القسوة والاستغلال والتسلط ، وأدى بأوربا الى سلسلة من الحروب القومية والاستعمارية لطخت تاريخها بالدماء .

ولئن حبذ فصل الدين عن الدولة ورأى اخضاع السلطة الدينية للسلطة الزمنية، فان حبه لوطنه هو الذى أسخطه على البابوية ، حين تجاوزت حدود وظيفتها الكنسية الى السيطرة على السلطتين الدينية والزمنية معا ، ولجت فى الدسائس والمؤامرات لاخضاع الملوك والاباطرة لسلطانها فعانت من المشاكل ما انتقص من هيبتها وأودى بكرامتها ، فعرض بها واتهمها باستعداء الاجانب على ايطاليا واثارة الفتنة بين الملوك والامراء ، والارتماء فى أحضان القوى وذكر لها كيف هجرت روما الى « أفنيون » لتحتمى بملوك فرنسا فحرمت ايطاليا من عائد الحج ، وتركت أمراءها يتقاتلون ، فهى دائمة السعى وراء منافعها المادية جاحدة لرسالتها الروحية متنكرة لرسالة المحبة والسلام التى نادى بها مؤسسها بولس الرسول .

فاذا ترك الأمير وما ينشده له من أسباب القوة والسلطان ، واذا ترك البابوية ومخازيها نراه يستقيم على

فكر سياسى تبدو فيه الجمهورية والنظام الدستورى خيرا من الملكية المستبدة على أن تكون الجمهورية قادرة على ضمان الأرض وحماية الملكية وضمانة الحرية· الا أن الحرية لاتقوم الا على المساواة فى مجتمع يسوده الأشراف وأصحاب الضياع ممن يعيشون على ريع ما ورثوه من مزارع وأملاك ، كسالى مترفين لا يؤدون عملا ، يسترقون العبيد كما يسترقون الدواب ، يصدرون الأوامر وعلى الناس الامتثال والطاعة ، ممن تحتج بهم مملكة نابلى وتمتلىء بهم روما ولمبارديا ، ولا مكان للمســـاواة أو الحرية بينهم ، فهم أعداء كل مجتمع سياسى تسوده الحرية والعدالة ولا يستقيم فى ظلهم نظام دستورى أو تقوم حكومة جمهورية حرة ، على العكس من تسكانيا حيث يندر الأشراف ويندر فيهم من يملك ضيعة أو قصرا فقامت المساواة بينهم ، وأثمرت المساواة الحرية اذ خلت من أعداء المساواة فما من سبيل لقيام الجمهورية الا بالقضاء على الأشراف وأصحاب الضياع مثلما قضت عليهم الجمهوريات الألمـانية ، وبطشت بهم دون رحمـة أو شفقة حتى تفىء الى نظامها السياسى الصالح ·

ولا يرى مكيافللى بديلا للجمهورية غير قيام حاكم على رأس الدولة مطلق الارادة يمارس كل ألوان السيادة مؤيدا بالقـوة معززا بالسلطان لصيانة الامن وحماية الملـكية وتحقيق المساواة ، يقارف كل أنواع المكر والخديعة ليقضى على أية محاولة للايقاع به ، فالديكتاتورية لا تستقيم مع السماحة والكرم والعطف ، وان أنكر أن يكون الديكتاتور

ملكا أو أميرا فكلاهما لا ينشد غير منفعته وخيره على حساب شعبه ٠

وللشعوب مثل ما للحاكم الفرد من اقتراف كل ضروب القسوة والانانية والعنف التى تصل بها الى أغراضها فى الحرية والمساواة ، فكل وسيلة لتحقيق طموح الحاكم أو طموح الشعب لاقامة مجتمع تسوده الحرية والعدالة والمساواة حق مباح ، فالدولة لا تصل الى القوة ما لم يقم الحكم فيها على الحرية ، والمجتمع لا يصبح قويا ما لم يشعر بالحرية والأمن مما يدعم أواصر وحدته وتضامنه ٠

وخط مكيا بهذا مبادىء علم السياسة الحديث ووضع قواعد للديبلوماسية على أساس علمى من الملاحظة والقياس والتحليل والنقد والاستقراء التاريخى الواعى ٠

جان بودان (١٥٣٠ ـ ١٥٩٦)

عاش مكيافللى وسط أعاصير السياسة الايطالية ينشد مثله الأعلى فى القوة والوحدة ، وعاش بودان فى قلب الحروب الدينية فى فرنسا يتطلع الى قيام دولة تخضع للسلطة التى تتمتع بالسيادة ويحكمها العقل ، كما صورها فى كتابه « الجمهورية » عام ١٥٨٦ ٠

والدولة فى تعريفه مجموعة من الاسر تحكمها سلطة عليا ويحكمها العقل أيضا ، وهذه السلطة العليا ذات السيادة هى الأصل فى قيام الدولة ووجودها ، وهى سلطة مطلقة تعلو على جميع المواطنين والرعايا ، لا تخضع لغير

القانون الالهى فهى مصدر القانون بل والعرف أيضا ، ولها حتى أن تحدد القانون الالهى لان مسئوليتها تجاه الله وحده ، فأنها اذ تجل القانون الالهى تحظى من الرعايا بطاعة القانون . وهى واحدة لا تتجزأ ولا يمكن التنازل عنها ، ووظيفتها أن تضع القوانين التى تقيد كل رعاياها ، حرة من كل قيد . Legibus Solutus تعلن الحرب وتضمن السلام ، وتفرض الضرائب وتفصل فى القضايا ، وتحسم الخلاف ، وأفضل أشكالها الحكم الملكى تلوذ به الرعايا ويأمنون فى ظله الى ذواتهم وأملاكهم مقابل الطاعة لما يفرضه من قوانين ، ويتفق هذا الاتجاه مع ما كانت عليه فرنسا من تنافر وانقسام ، وخلافات دينية أدت بها الى الحروب الأهلية ، فكان لا بد من سلطة عليا تقضى على الفرقة الدينية وتقر السلام .

واستطاع «بودان» ما لم يستطعه مكيافللى فنجح فى تتويج «هنرى الرابع» ملكا على فرنسا عام ١٥٨٩ ، وأقام من سلالة البودانيين ملكية قوية مزدهرة تمثل هذا النوع من السلطة المطلقة انتهت بهم الى الدمار بسبب حروبهم وأطماعهم واسرافهم .

ويعرف بودان السيادة بانها السلطة المطلقة الدائمة. وهو أول من أضفى على هذا اللفظ معناه السياسى المعروف، والاستمرار شرط أساسى لقيامها ، فليس للسلطة المؤقتة صفة السيادة فنراه يؤكد الفصل بين السيادة Souverainete ومن له السيادة Souverain وبين الحكم والحاكم Magistrat

فالحاكم يمارس سلطة موقوتة لا يملك السيادة وان كان يحكم فبوصفه أمينا على السيادة ٠

ومع ما يتمتع به صاحب السيادة من حرية وضع القوانين التى لا يتقيد بهـا فانه مقيد بالقوانين الالهية والتطبيقية ، فليس من حقه أن يهدر حرية فرد أو يغتصب ما يملك فهو كفيل الحرية وحامى الملكية ٠

ونراه يناقش أنظمة الحكم ويفاضل بينها فيقسمها الى ثلاثة أنـواع : الحكم الملكى حيث السيادة لفرد واحد هو الملك ، والحكم الشعبى حيث السيادة لمجموع الشعب، وحكم الأقلية المتميزة حيث تتركز السيادة فى عدد قليل من الأفراد ٠ وينكر كما ينكر مكيافللى قيام حكومة مركبة تجمع بين هذه الأنواع الثلاثة كما ذهب أرسطو ويوليسوس وشيشرون من قبل ، ويفضل من بينها الحكم الملكى ففضلا عن كونه أقرب الى نظام الطبيعة فانه وحده هو الذى تتمثل فيه وحدة السيادة ، التى يدين لها الجميع بالولاء ٠

ولكنه وان بدأ داعيـا الى الدكتـاتورية والاستبداد محبذا للملكية المطلقة فانه يرى فى التزام الملك بالقـانون الالهى وقوانين الطبيعة ما يحول بينه وبين التعسف واهدار العدالة فان الخروج على القانون الالهى كفر بالله، ومجاوزة قوانين الطبيعة تجديف فى ذاته ، ولا يحول النظام الملكى وان تمثلت فيه السيادة المطلقة دون قيـام حكومة تمثل سواد الشعب أو حكومة تمثل الطبقة المتميزة ، وان كان من الخير أن تمثل الاثنين معا ، كمـا يسمح بقيام هيئات

استشارية تسدى النصح للملك ولكن ليس من حقها أن تعتدى على سلطاته أو تقوم دون رضاه ·

ولعل أصدق ما نصف به بودان أنه وضع نظرية للدولة لقيت من التقدير ما كانت تلقاه نظرية الحق الالهى عند سواد الناس ·

العقد الاجتماعي :

وبالرغم من التناحر الدينى الذى قاد هوبز الى نفس النظرية التي قاد اليها بودان ، فان الحال فى انجلترا كان غيره فى ايطاليا وفرنسا ، مما حمل «هوبز» على أن يضع لنظريته أساسا آخر غير الذى وضعه بودان ، فقد كانت الطبقة التجارية النامية فى انجلترا أقوى منها فى فرنسا فأخذت تنطلع الى السلطة وتجهر بنظرية فى الحكم تقوم على أساس شعبى مما حمل هوبز على أن يبنى نظريته على أساس شعبى ولكنها تناقض فى نتائجها ما كانت تتطلع اليه البورجوازية التجارية النامية ، فلجأ الى نظرية العقد الاجتماعى يستهديها منطقه وغايته ·

ولم تكن فكرة العقد الاجتماعى غريبة على التفكير الأوربى ، ففى التشريع الرومانى أن كل سلطة أو حق فى وضع القوانين يعود الى الشعب ، الا أنه تنازل عنهما بمقتضى قانون Lex Regis للامبراطور فأصبح له وحده وضع القوانين وحق تفسيرها ·

ورأى الامبراطور فى العصور الوسطى فىهذه الفكرة

سندا لحقوقه أمام دعـوى الكنيسة فى السلطة الزمنية ، واعتنقها أمراء الاقطاع فقامت العلاقات بينهم وبين الاتباع على أساس من الواجبات المتقابلة التى تحكمها عقود ضمنية أو حقيقية •

فالاســـــاس الذى تقوم عليه نظرية العقد الاجتماعى أن كل سلطة مصدرها الشعب ويحولها الى الحاكم ليقوم بالوظائف التى تقتضيها الولاية ، مما يمكن أن يكون سندا للحاكم باعتباره مصدر الســــلطات التى آلت اليـــــه من الشعب ، أو سندالشعب باعتبـــاره المصدر الأصلى لتلك السلطات • وواجه الأمراء الـكنيسة بالتفسير الأول كما واجه خصوم الاستبداد السياسى من رجل الكنيســـــة والطبقة الوسطى الحاكم بالتفسير الثانى •

وانبعثت النظرية مرة أخرى فى القرن الســــادس عشر على يد « سوريز » (١٥٤٨ ــ ١٦٦٧) و «التوسيوس» (١٥٥٧ ــ ١٦٣٨) و «جروتيوس» (١٥٨٣ ــ ١٦٤٥) ، فأما «فرانسسكوسوريز» فمفكر كاثوليكى اسبانى يميل الى المحافظة كتب بحثا فى القانون الطبيعى بعنوان Rehegibus مزج فيه بين نظريات الاخلاق والسياسة والقانون الطبيعى التى شاعت فى العصور الوسطى وذهب فى تفسير مصدر الســــلطة الى تعاقد تم عن قبول ورضى بين افراد المجتمع الأول ما لبث أن أصبح الزاما فى الاجيال التــالية للذين أبرموا العقد الأول • فالانسان حيوان ســـياسى بطبعه ، يعيش حياة اجتماعية منظمة كاملة يخضع فيها لســــلطة

سياسية مستمدة من طبيعة المجتمع ، وطبيعتـه هذه هي التي تحمله على التنظيم السياسى ، فالناس وان خلقـوا أحرارا لاتفرق الطبيعة بينهمفليس فيهم منخلق حاكما أو خلق تابعـا – الا أن طبيعتهم الاجتماعية هى التى تربطهم بالسلطة ، وهى سلطة لا يملكها فرد وانما هى ملك للمجتمع متمثلة فى مجموع الأفراد الذين يملكون وحدهم حق السيادة ولكنهم تنازلوا عنها للأمير ليمارسها عنهم بموجب عقد ، وهو عقد « تنازل » وليس عقد « تفويض » فغدا وله الحق ليمارسـها كيفما شـاء وأنى شـاء ، وليس للمجتمع أن يستردها أو يدعيها مرة أخرى، فيصبح التعاقد الاختيارى تعاقدا ملزما اجباريا ٠

وأما « جوهانس التوسيوس » فألمانى بروتستانتى يرى أن الاصل فى السلطة « ميثاق اجتماعى » اتفق عليه الأمير والشعب أو من ينوب عن الشعب ، وللشعب فيه أن يعزل الأمير ما لم يلزم بنصوص الميثاق، والدولة عنده كما يتناولها فى كتابه «مناهج سياسية واضحة Politica Methodica Digesta» تنشأ من الاسرة ، فحين يتجمع عدد من الاسر يكونون وحدة كبرى تحـدوها الضرورة الاجتماعية لتحقيق الغاية من الاجتماع الانسانى فتـكون في حاجة الى من يسوس امورها فتقوم الحكومة بتفويض من الشعب ، فالشعب وحده مصدر السيادة وهى حق من حقوقه وحده ، فالمجتمع بعد الله هو الذى منح السـلطة الشرعية « للملوك والأمراء » فاذا لم يرعوا حقوق الشعب

ويصونوا ما بينهم وبينه من موثق حق للشعب خلعهم واسترداد سلطته من أيديهم •

وأما «جروتيوس» وان أصبح علما على القانون الدولى والعلاقات الدولية فانه يرى أن الشعب وحده مصدر السلطة ، هو صاحب السيادة العليا ، وان جاز فصل السيادة عن مصدرها والتنازل عنه لملك أو أمير تنازلا يرضى فيه الأفراد بالخضوع لسلطة شخصية تباشر أعمال السيادة نيابة عنهم • ويفرق ما يسميه السيادة الفعلية Magestas Realis والسيادة الشخصية Majestas Personalis فالسيادة الفعلية هى سيادة الشعب ، والسيادة الشخصية هى سيادة من ينيبه الشعب للسلطة ملكا أو أميرا • ويقول أن حوافز العقد الاجتماعى تكمن فى حاجة الناس الى التنظيم السياسى •

توماس هوبز (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩)

ولجأ هوبز الى نظرية العقد الاجتماعى لتبرير قيام دولة مطلقة تعلو سلطتها على أية سلطة أخرى معتمدا فى تبريره على تفسيره للطبيعة البشرية ، وهى ـ كما يرى ـ طبيعة شريرة لا تعرف الراحة فى الحصول على القوة ، يدفعها الخوف والتنافس لتحقيق ذاتها فاذا لم تقم سلطة تحكمها هلك الناس جميعا فى صراعهم الدائم مما يحملهم على طلب السلام وعلى ترويض نزواتهم بالاتفاق مع بعضهم البعض على اقامة سلطة تكبح جماح الفرد وتحميه فى الوقت ذاته ، وهى سلطة واحدة فريدة مطلقة ينفق فيها

الافراد على حاكم تتمثل فيه السيادة التامة ، ولا يبطـــل هـذا الاتفاق أو التعـاقد الى حين يعجز الحـاكم عن تأمين السلام واقرار النظام وحماية المجتمع ٠

ولما كانت الطبيعة البشرية تنطوى على الشهوة التى تحمل الأفراد على الطمع والأثرة وحب الذات كمـا تنطوى على العقـل الذى يحملهم على الخوف ممـا تثيره الأنانية من تنافس يجر الى الشحناء والبغضاء وعـدوان القوى على الضعيف ، فان الخوف يحملهم بالتالى على الاتفاق فيهـا بينهم لتنظيم الحدود التى يقف عندها الفرد لا يتعداها حتى لا يضر بغيره ، ويلتزم بنصوص الاتفاق مخافة الا يلتزم به الآخرون « فالخوف كما يقول هو حامى مصالح الفرد » ٠

وبالتعـاقد انتقـل المجتمـع الانسـانى من الفوضى البدائية الى الحياة المدنية المنظمة ، وفيه يتنازل المجتمع ، فرادى أو جماعات ، عن كافة حقوقهم لفرد واحد يغدو وله السلطة العليا وحق السيادة ، وكلمته هى القـــانون ، وارادته هى النـافذة لأنهـا تتضمن ارادة المجموع وقد تم هذا التنازل ـ كما يرى ـ فى هذه الصيغة التى يثبتها فى كتابه العملاق وهى : « أتنازل لهذا الفرد أو لهذه الجماعة عن كافة حقوقى وسلطاتى التى أملكها لحـكم نفسى ، على أن تتنازل أنت بدورك عن نفس الحقوق لنفس الفرد » ٠

وهذا الفرد الذى تنتقل اليه السيادة وتئول اليـــه السلطة العليا فى الدولة هو ما اصطلح الناس على تسميته « بالملك » ، ليرأس حكومة تعمل لخير الرعايا الذين تعاقدوا

فيما بينهم على التنازل له عن حقوقهم وسلطاتهم • وبما أن هذا الفرد لم يكن طرفا فى التعاقد فانه حر فيما يفعل لاراد لمشيئته ولا معقب على ارادته ، سلطته مطلقة لا يتنازل عنها ولايسلبه اياها أحد وكل من يثور عليه ناكث لعهده وخارج على نظام الجماعة ، فليس من حقه أن يستعيد ما سبق أن تنازل عنه •

ويحمل هوبز فى هـذا المعنى على ثورة كرمويل • فكرمويل ليس الا ثائرا مغتصبا للعرش من أصحابه ، وليس لفرد أو جماعة أن تثور على صاحب الحق الشرعى فى السلطة والسيادة ، والدولة فى نظره تكوين صناعى لا ينشأ تلقائيا بل يقوم على تعاقد اجتماعى بين افراد المجموع لتحقيق الأمن والسلام بمقتضى القوانين التى تسنها على أساس القانون الطبيعى ويحكمها العقل لمنفعة الأفراد وخير المجموع •

ولم تلق نظريته تأييد معاصريه لحملته على رجال الدين ولم تحظ بعطف الملكيين لأنه رد السلطة الى التعاقد ولم يردها الى الحق الالهى •

جون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤)

وعلى عكس «هوبز» جاء «لوك» ليضع للعقد الاجتماعى شكلا غير الذى وضعه هوبز مع اتفاقهما على جوهر العقد والتفسير العلمي لقوانين الطبيعة • وانما اختلافهما فى هذا التفسير ، فصفة التعاقد قائمة والعالم تحكمه قوانين طبيعية تتفق مع العقل وهى قوانين الهية ، ازلية ، ولكن لوك يؤول

الطبيعة البشرية ويفسرها على غير ما يؤولها ويفسرها لوك، فبينما يراها « هوبز » حرب الجميع ضـــد الجميـــع Bellum omnius contra omnes » يراها لوك حرية كاملة يمارس الناس فيها أعمالهم وينصرفون في ذواتهم وممتلكاتهم على ما يرونه ملائما لهم ، لا يستأذنون في ذلك انسانا ولا يعتمدون على أحد ، وهى حرية تسودها المساواة فليس لانسان ان ينال أكثر مما يناله الآخر،فحيث يتساوى أفراد النوع الواحد في الانتفاع بكل ما تمنحه الطبيعة مع تساويهم في المواهب ، فمن حقهم أن يتساووا تمـــاما مع بعضهم البعض. وهى حرية يحكمها أيضا القانون الطبيعى، واحكامه ملزمة ، فحيث يتمتع الناس بالمساواة والاستقلال فليس لاحد منهـم أن يضر انســانا آخـر فى صـحته أو حريته أو أملاكه، أو يعتدى عليه أو يوقع به نوعا من الأذى وعلى كل منهم أن يصون قانون الطبيعة ، ويحافظ عليه ، ويعاقب كل من يتجاوزه أو يعدوه وحق الملكية ــ كما يراه أقدس الحقوق الطبيعية اطلاقا .

فاذا مارس الانسان حقه الطبيعى فى مجتمع منظم نشأت الفوضى ، مما يحمل أفراد المجتمع على الاتفاق فيما بينهم لاقامة سلطة مشتركة تؤول قانون الطبيعة وتضمن حقوق الأفراد . وهذا الاتفاق هو « العقل الاجتماعى » . وحين يجتمع الناس على هذه الصورة ينشأ الكيان السياسى الواحد الذى يدين لحـكم الأكثرية ، وتقوم السـلطة التى تحكم وفق القوانين الثابتة المستقرة التى يعرفها الشعب

والتى اعلنت عليه ولا تتضمن غاية أخرى غير أمنه وسلامه وخيره العام • وحين يتجاوز الحكم حدود القانون ، ويخفق فى تأمين الحقوق الطبيعية للأفراد حينئذ تحق الثورة عليه، فالشعب هو الفيصل الأخير فى كل سلطة مدنية أو سياسية •

والسلطة ليست مطلقة أو نهائية، فالأفراد لايتنازلون عن حقوقهم الا بالقدر الذى يتيح للسلطة العامة أن تقوم بواجباتها فى حدود التعاقد المبرم ، والملك طرف فيه يدير له الافراد بالطاعة ما حافظ على شروط التعاقد ، فاذا أخل بها ، أصبح الطرف الآخر فى حل مما التزم به من الطاعة والخضوع ، وله حتى أن يثور بها ويقاومها وأن يخلع الملك اذا جنح الى الاستبداد •

فاذا اكتمل الكيان السياسى للمجتمع فان اكتماله يتمثل فى قيام سلطة تشريعية تمارس حقوق السيادة العليا فى الدولة ، فتسن القوانين وتفصل فيما ينشأ عن تعدد السلطات من خلاف ، ولا تستبد ، ولا تؤثر طائفة أو فردا بقانون ، فالقوانين عامة وشاملة ، ولا تفرض من الضرائب الا ما ترضاه الأكثرية ، ولا تتنازل عن سلطاتها لأى فرد أو أى هيئة أخرى غيرها ، فلا يصدر قانون ما لم يكن صادرا عنها او برضائها ، من حقها مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها وتغييرها ، وهذه السلطة التى تقوم بتنفيذ القوانين وادارة الدولة والفصل فيما ينشأ بين الناس من مشكلات وهما سلطتان مشتقتان مما كان للفرد

فى حياته الفطرية الأولى من الحق فى اتخاذ الاجراءات التى تحميه وتحمى غيره من الأفراد ، ومن الحق فى توقيع الجزاء على من يخالف قانون الطبيعة فمن الحق الأول نشأت سلطة التشريع ومن الثانى نشأت سلطة التنفيذ يتنازل الفرد عنهما للجماعة عندما تكونت • اما الفصل فى العلاقات الخارجية وما يتصل بها من أمور السلم والحرب فمرده الى سلطة ثالثة وهى التى دعاها « السلطة التعاهدية » •

ويفصل لوك تماما بين السلطتين الزمنية والدينية ، فليس للسلطة الزمنية أن تتدخل فى حرية الأفراد الدينية بل عليها أن تضمن حرية العقيدة لكل الأفراد على السواء وأن تترك الشئون الدينية للكنيسة ترعاها بنفسها وفقا للقوانين العامة •

ووضع لوك بنظريته فى العقد الاجتماعى أسس الديمقراطية الحديثة التى أعلت من شأن الفرد ومجدت حقوق الانسان ، وقضت على نظرية السلطة المطلقة التى تشيع لها هوبز وعدت غذاء وسندا لحزب الاحرار الانجليزى وألهمت نظرية العقد الاجتماعى بفيض من الافكار المستنيرة •

جان جاك روسو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨)

ويأخذ العقد الاجتماعى صورة مماثلة عند روسو وان أنكر التفسير العقلى للطبيعة البشرية واستلهم ايمانه ومشاعره أكثر مما استلهم عقله وتفكيره • وجاء فكره مزاجا رائعا لأفكار عصر الاستنارة ومشاعر العصر الرومانسى فكان أحسن تعبير عن روح عصره، فحيث أقام الآخرون الدليل على

« دين الطبيعة » حمل هو الناس على الايمان بها ، وحيث افترض مفكرو عصر الاستنارة الحرية والمساواة ، نادى بهما حقيقة نافذة غير منكورة ، ونفذ بفكره الى قلوب الناس ومشاعرهم ،وألهبت فلسفته خيال الجماهير فنفذتها بالثورة فى القارتين الأوربية والأمريكية ، وصاغ للعقد الاجتماعى معنى جديدا كسف كل ما عداه من معان حتى غدا علما عليه ، لا يذكر العقد الاجتماعى الا ويتداعى بذكره اسم روسو ، ولا يذكر روسو الا مقترنا بنظرية العقد الاجتماعى، وغدا كتابه الموسوم بهذا الاسم انجيلا للثورة الفرنسية ودعاه آخرون « دستور الثورة » .

ويبدأ روسو الحديث بالحالة الفطرية التى نشأ عليها الانسان ، حين ولد حرا ، صالحا فى أعماقه ، لا تضنيه الرذيلة ولاتكبله الفضيلة ، يجد مايحتاجه فى يسر وسهولة، لا يقيده قانون ولا ترهقه سلطة ، لا يعرف العدل ولاالظلم، يسلك سلوكا طيبا ، ولا يعرف للشر طريقا فكانت حياته الفطرية تلك أسعد حياة وأطيبها ، فلما لج به التطور الى الحياة الاجتماعية المنظمة وعرف كيف يفلح الأرض ويزرعها، ألمت به المشاكل ، وكلما أعد فى التقدم شوطا ازدادت مشاكله ففقد روحه الطيبة واجتاحته الأنانية والأثرة وغدا انسانا سيئا شريرا أفسدته المدنية وأطاح بسعادته التقدم ، فاذا كانت الطبيعة تساوى بين الناس ولا تريد بهم غير الخير فما بالهم يخرجون عليها الا أن تكون حياة المدنية قد أفسدت طباعهم الخيرة .

فالناس فى أعماقهم صالحون ولـــكنهم أشرار ، والمجتمع سيىء لان التربية سيئة والتنشئة شريرة ، فاذا ربوا تربية صالحة ونشأوا فى مجتمع سوى غدوا صالحين، واصبح المجتمع طيبا ، ونمت الحرية بينهم ، فى الفرد اولا عن طريق التربية وفى المجتمع ثانيا باقامه دوله تحكمهما سلطة سليمة منظمة . ولما كان المجتمع ضروريا لايستطيع الانسان الهروب منه الى حالة الطبيعة ، ولا يمكن للعـــلم والتقدم وكل ما استحدثه الانسان من ضروب الحضـــارة أن يزول ، فما من طريق للقضاء على الشر ورد المجتمع الى حالته الخيرة الاولى الا بالتربية الصالحة والتنظيم السياسى القويم ، ولا مناص اذن من أن يبرموا فيما بينهم عقــــدا اجتماعيا يتنازل فيه كل فرد عن حقوقه للمجموع وليس لشخص بعينه أو عدد من الاشخاص ، على أن يحتفظ كل فرد بحريته كما كانت من قبل ، فيكون الفرد فى حمى المجموع وتتحقق بالحرية المساواة ، وبارادة المجموع السيادة فى المجتمـــع ، وتكون الســـيادة لحمـــاية كل فرد من أفراد المجموع ، ويبطل العقد اذا حدث تغيير فى نصوصه التى حددتها طبيعته ، واذا لم يسلم بها الجميع كان ذلك انتهاكا لطبيعته فيسترد كل فرد حقوقه الأولى ويســـتأنف حريته الطبيعية بعد أن يفقد حريته التى اصطلح عليها المجتمع .

وينتقل الفرد بمقتضى العقد وبكل حقوقه الى صفوف الجماعة دون قيد أو شرط منكرا كل مطالبه الخاصـــة ، فيصبح تحت تصرف الارادة العليا للجماعة التى تتمثـــل

ارادته وتتضمنها ، فتزول الأنانية ويسوى القانون العام بين الجميع ·

وهذه الجماعة هي ما كانت تدعى من قبل « مدينة » وأما اليوم فتدعى « دولة » وأعضاؤها هم أفراد الشعب أو مجموعه ، وهم « مواطنون » متى اشتركوا فى الشئون السياسية و « رعايا » متى خضعوا لقانون واحد · فالعقد الاجتماعى اذن هو الذى ينشىء الدولة التى تتمثل سيادتها فى مجموع أفرادها ، فاذا كانت السيادة تعبيرا عن الارادة العامة فلا يجوز التنازل عنها أو التصرف فيها ، وليس لصاحب السيادة أن ينيب عنه من يمثله فى هذا الحق اذ قد يعد نفسه ممثلا للارادة العامة مما يتنافى مع ما قرره من قبل بشأن السيادة ·

وتتمثل السيادة فى ارادة الاكثرية ممثلة فى « نواب الأمة » الذين يكونون الهيئة التشريعية يباشرون السلطة العليا ويقيمون العدل بين الناس لا يفرقون فيه بين فرد وآخر فلكل حقه بشرط ألا يتعارض مع صالح الآخرين ، وعلى كل واجبه بما يقتضيه الصالح العالم فتتحقق المساواة وتتحقق معها سعادة أكبر عدد من الافراد ·

ويقوم على تنفيذ القوانين والتشريعات التى تضعها الهيئة التشريعية ، هيئة تنفيذية تتكون من الملك والوزراء، تقوم بالحكم فحسب ، فما هى الا وسيط بين المجموع الذى يمثل السيادة وأعضاء هذا المجموع بصفتهم خاضعين لرقابتها ، وليست طرفا فى التعاقد ولا تمثل نوعا من

السيادة ، بل هى صورة لسيادة الامة ، وتظل الهيئـــة التنفيذية قائمة ما تمتعت بثقة الهيئة التشريعية فى تنفيذ القوانين تنفيذا عادلا ، فاذا حادت عن الحق وجب تغييرها او تغيير اعضائها .

فاذا تحقق مثل هـــذا النظام تحققت الحرية فى طاعة القانون ، وهو القـــانون الذى يقبله الفرد بملء حريته على أساس العقد الاجتماعى تبعا لارادة الكل أو ارادة الأكثرية. وهى شيء يختلف عن الارادة العامة التى لا يمـــكن التعبير عنها اطلاقا ، فتكون ارادة الكل أحسن تحـــديدا لأحسن ما تبغيه المجتمع ، أو بعبارة أخرى أن الأكثرية فى تصويت حر تعرف ما هو أحسن شيء بالنسبة لها .

وقد سادت نظرية العقد الاجتماعى الفكر الســياسى الحديث حتى الثورة الفرنسية التى مجدت تعاليم روســو فأعلنت من شأن الحرية والاخاء والمساواة مما اســـتهوى أفراد الطبقة الوسطى أو البورجوازية النامية التى ظفرت بالحكم والسلطة ، وجماهير الطبقة الدنيا من العمـــال والمزارعين وان لم تظفر بكسب يذكر .

الا أن تطور الفكر السياسى من نظرية الحق الالهى للملوك الى نظرية السلطة المطلقة فى العقد الاجتماعى ، ومن ثم الى السلطة المحدودة ونظرية فصل السلطات ، قد لازمه وصاحبه تطور مماثل فى الفكر الاقتصادى يتلقى منه واليه تأثيرا متبادلا لا يعكس مصالح البورجوازية الناميـــة كما كان الفكر السياسى يعكس مطالبها وتطلعها الى السلطة

الفكر الاقتصادي
وتطور النظرية السياسية

رأينا ما كان لطبقة التجار النامية من أثر في نشأة الدولة القومية الحديثة ، وما كان لقيام الدوله القوميه من أثر على مصالحها وكيانها الاجتماعى ، ونمو تلك المصالح الى المدى الذى وصلت اليه الدولة فى اتساعها ، ورأينا كيف لعبت هذه الطبقة دورها على مسرح السياسة حين انحازت الى جانب الملك وتوجته بالحق الالهى المقدس ليغل من سلطة البابا والكنيسة وأضفت عليه من السلطة ما يفوق سلطة الاقطاع بتأييد حقه فى السيادة المطلقة على أرضه .

وفى ظل الدولة القومية اتجه التنظيم الاقتصادى الى بناء دولة قوية عظمى تضاعف من أرباح التجار وثروانهم ، واضطلعت الدولة بهذا التنظيم فحل التنظيم القومى للتجارة محل الاشراف أو التوجيه الذى قامت به النقابة أو سلطة المدينة فى العصور الوسطى ، وغدا امتلاك الذهب والفضة مظهر الازدهار الاقتصادى للدولة والدعامة الكبرى لحكومة قوية ، وأدى اكتشاف العالم الجديد الى زيادة موارد الدولة من الذهب والفضة ، وارتباط استعمار البلاد الجديدة بهذا

المصدر لثراء الدولة وازدهارها ، فعملت الدول التى تملك المناجم على اكتنازهما ومنع تصديرهمـا مع اسـتيراد أكثر ما يمكن استيراده منهما ، ونشط البحث عن موارد الذهب والفضة فيمستعمرات العالم الجديد، بينما نشطت التجارة والتبادل التجارى فى مستعمرات العالم القـديم . وبينما نرى اكتنـاز المعادن النفيسة يؤدى الى تعويق التجارة وان لم يعق تدفق النقد واكتنـازه ، نراه يؤدى فى الدول التى لا تملك مصادر السـبائك الى التنظيم التجـارى فشجعت التجارة الخارجيـة ، ووضعت قيودا صـارمة على الاستيراد بغية جلب مقدار من النقد يفوق ما تصدره منـه ، وأصبح تراكم النقد فى الحالين أساسا للثروة القومية وان أدى فى كل من الحالين الى نتائج مختلفة تماما ، اذ مضـت الدول التجارية قدما فى تحقيق الازدهار القومى ، ووقفت الدول الأخرى جامدة فلما نضبت مواردها من السبائك أو فقدت مستعمراتها تدهور اقتصادها القومى . الا أن سياسة تراكم النقد وان ضاعفت الثراء للتجار فقد أدت الى فقر المستهلكين اذ ارتفعت الأسعار فى الوقت الذى وقفت فيه الاجور عند حد معين لا تنمو ولا تزيد .

ويعبر « توماس من Thomas Mun » عن هذا الاتجاه لتنظيم الاقتصاد القومى فى كتابه « ثروة انجلترا عن طريق التجارة الخارجية — England 25 Treasure By Foreign Trade وهو كتـاب ظل مرجعـا للاقتصاد السـياسى حتى ظهور « آدم سمث » بقوله « ان التجارة الخارجية هى الأسـاس

الطبيعى لزيادة ثروتنا وتدفق المال على خزائننا ، وعلينا أن نلتزم فيها بمبدأ أن نبيع سنويا للخارج أكثر مما نبتاع منه ، فان ما ندفع به الى الخارج من بضائعنا يجب أن يعود علينا بمزيد من الثروة ، فالتجارة الخارجية هى المصدر الرئيسى للثروة ، طالما أن التجارة الخارجية تحقق ربحا للبعض هو فى الحقيقة خسارة للآخرين »، وحمل «توماس من» على سياسة أسبانيا فى تخزين الذهب « فالمال - كما يقول - قوام التجارة ، والتجارة تتضاعف بالمال ، وعلينا أن نتوسع فى تجارتنا فنستورد من البضائع الاجنبية ما اذا أعدنا تصديره عاد علينا بربح يفوق ما انفقناه عليها » . فكان بذلك أول من وضع الأساس لما يعرف اليوم «بميزان المدفوعات » وأيد ما ذهب اليه « أنطونيو سبيرا » الايطالى من أن الصناعة تبز الزراعة فى تحقيق هذا الغرض ، فكلما تحولت المادة الخام الى مادة مصنوعة ازدادت قيمتها وزادت مبيعاتها الخارجية .

وكان هذا التنظيم مما يتفق تماما ونشأة الدولة القومية وما ذهب اليه « مكيافللى » و « بودان » و «هوبز» فى تأييد الحكم المطلق ، كما يتفق ومصالح البورجوازية التجارية التى رأت فى قيام الدولة القومية سندا لنشاطها وحماية لمصالحها ، وظل هذا التنظيم التجارى الذى عرف « بالمركفتليه Mercantile System » قائما حتى أخذت طبقة التجار تشعر بقدرتها على الوقوف وحدها ، وغدت القيود المفروضة على التجارة والصناعات اليدوية عبئا

ثقيلا عليهـا تعوق حريتها فى العمل فطالبت بالحـد من تدخل الحكومة واشرافها ، كما طالبت بحماية حقوق الملكية وحرية التعـاقد ، وقامت جمـاعة « الفيزيوقراطيين » أو الطبيعيين بالدعوة الى حرية التجـارة ملتمسين من قانون الطبيعة ـ كأرباب الفـكر السياسى حينـذاك ـ مسـوغا لدعوتهم بالوصول الى « فيزياء اقتصادية » ، فان الحقائق الاجتماعية تخضع لقوانين ثابتـة تربط بينها لا تتغير ولا تتبدل ، يقبلها الناس ويؤمنون بها حالما يكشفون عنها ، وهذه القوانين ليست من صنع البشر ، وما فى قدرتهم أن يصنعوها ، فهى قوانين أزلية خالدة تتفق مع العقل وتعبر عن ارادة الله ، وكلمـا أمعنوا فيها ازدادوا توفيرا لهـا ، وعلى قدر ما هى بسيطة فهى أكيـدة وضرورية تتمثل فى بديهيات ثلاث هى « الملكية ، والأمن ، والحرية »· ووظيفة الحكومة فى نظر الفيزيوقراطيين هى أن ترعى هذه الحقوق الطبيعية ، وليس من حقهـا أن تتدخل فى التجـارة التى يجب أن تترك لأصحابها لأنهم ـ وليس الحمقى من موظفى الحكومة ـ خير من يعرف كيف يجمع المال ، وأحسن ماتقوم به أن تلغى جميع القيود والعوائق التى تفرضها المركنتليه، مما يعبر عنه « كويزنى » خير من يمثلهم فى الحقل النظرى بقوله « ان أحسن ما تقوم به أية سلطة تشريعية هو ان تلغى القوانين التى لا جدوى فيهـا » ليترك كل شىء حرا تماما ، فالطبيعة ـ التى تعبر عن ذاتها فى المنافسة التجارية ـ يجب أن تكون حرة لتحقق الانسجام ·

الا أننــا يجب أن نفرق بين مرحلتين واتجــاهين فى فلسفة الفيزيوقراطيين الاقتصادية كان كل منهما ممثــلا لزمنه وبيئته ، وان انفقا على حرية العمل وحرية التجارة. ففى فرنسا مجد الفيزيوقراطيون الزراعة وعدوها المصدر الرئيسى للثروة، اذ كانت فرنسا أمة زراعية، بينما قامت فى انجلترا طبقة تجارية قوية رغم بقائها حتى ذلك الوقت أمة زراعية من الطراز الأول ، فالتقط «آدم سمث» مذهب الفيزيوقراطيين وطوره ليلائم طبيعة الاقتصاد الانجليزى، وكان كل منهمــا مكملا للآخر ، فقــد نشأ آدم سمث فى مدرسة الفيزيوقراطيين وتتلمذ عليها فكان امتدادا لها وان عد الرائد الأول لتلك الطائفة من مفكرى الاقتصاد الذين عرفوا « بالــكلاســيكيين الأحــرار » وكان أبا للمــذهب الكلاسيكى فى الاقتصاد .

اتخذ آدم سمث (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠) التجارة أساسا ومحورا لتعاليمه ، وعد العمل لا الأرض مصدر الثروة مع ايمانه باتجاه الفيزيوقراطيين الى المنافسة الحرة والاقتصاد الحر ، الا أنه كان أكثر ميــلا الى العمال والمزارعين منه الى التجار وأرباب الصناعة «اذ أن مصالح هؤلاء ـ كما يقول ـ لا تتفق أبدا مع مصــالح الجماهير » ... الذين تعرضوا لظلمهم وخداعهــم « ولا يمــكن لمجتمع أن يحقق الازدهار والجــانب الأكبر من أفراده يعانون الظلم والفقر » فطالب بالأجور العالية للعمال .

وكان هذا التحول من المركنتلية الى الحرية الاقتصادية

التى غدت وشعارها « دعه يعمل دعه يمر — Laissez faire laissez Passer » متفقا مع التحول فى الفكر السياسى وملائما له ، فالدوله فى نظر الفيزيوقراطيين يجب الا تتعدى حدودها ووظيفتها ، آشبه بالحارس الذى لا يتدخل حتى يدعى ، حارس الملكية والامن والحرية • وبلغ من حرص الفيزيوقراطيين على حماية حق الملكية أن مالوا الى الحكم الملكى المطلق متمثلا للسلطتين التشريعية والتنفيذية ، وخوفا من ان يتحول الملك الى طاغية ، يغتصب ما يروق له لنفسه فيصبح خطرا على حق الملكية ، عليه أن يكل تفسير القانون الى هيئة مستقلة من القضاة تتبين مطابقتها للقانون الطبيعى مهتدية بتعاليم الفيزيوقراطيين • وحتى لا يضل هؤلاء بدورهم يجب أن يكونوا تحت رقابة رأى عام مستنير يتمتع بثقافة اقتصادية واسعة ، ولا يبقى للحكومة بعد حماية الملكية الخاصة ، الا أن تقوم بنشر التعليم ولا بأس من قيامها بالمشروعات العامة كمد الطرق وحفر القنوات مما يعود بالنفع على الزراعة والتجارة •

ويتفق آدم سمث مع الفيزيوقراطيين حول وظيفة الدولة • فيشاركهم الايمان بالقانون الطبيعى الالهى وبالمنفعة الخاصة الواعية ، وبالحق فى الحرية والتملك ، وليس فى رأيه غير واجبات ثلاثة عظيمة على بساطتها ، جليلة على يسرها، أولها حماية المجتمع من طغيان المجتمعات الأخرى أو عدوانها عليه ، وثانيها حماية كل فرد من أفراد المجتمع حماية كاملة من أى ظلم أو اعتداء يقع عليه من فرد

آخر مما يتطلب اقامة جهاز رشيد تتوفر له الدقة الكاملة لتحقيق العدالة ، وثالثها اقامة المنشآت العامة وادارتها وصيانتها اذا كانت مما لا يعنى الأفراد بها فيهملونها لأنها لا تحقق لهم منفعة مباشرة ٠

فجر الديمقراطية :

فقدت الملكية المطلقة القائمة على الحق الالهى دعامتها بقيام الدولة القومية ، وزوال السيطرة الكنسية ، وغدا الأساس النظرى للملكية المطلقة علميا وليس دينيا ، فجرده مكيافللى من اطاره الدينى وأضفى عليه هوبز صورته العلمية وشكله النظامى ٠

ويبدو أن المثل الأعلى للمستبد العادل المستنير الذى يتوخى العدل والرخاء للأمة قد استهوى رجال الاقتصاد السياسى والمصلحين الاجتماعيين أكثر ماستهواهم النظام الدستورى لحكومة الأعيان الفاسدة من المحافظين الانجليز فى انجلترا ، فقد حفل العصر بأمثال « فردريك الأكبر فى بروسيا ، وشارل الثانى فى أسبانيا ، وكاترين الثانية فى روسيا و«جوزيف الثانى» فى النمسا، ممن استوحوا مجد الدولة ورخاءها القومى أعمالهم العظيمة ، فخيل الى أولئك المفكرين أن الحرية الاقتصادية يمكن أن تتحقق على يد ملك عاقل مستنير لا يعوقه عن الاصلاح تقاليد بالية حمقاء ، فبالرغم من اعجاب « فولتير » بمآثر الدستور الانجليزى وتقديره للقيود التى يفرضها البرلمان على أمير أحمق أو حاكم شرير ، فقد كان يرى أن النظام البرلمانى

من التعقيد بحيث لا يحقق الحقوق والحريات التى يحققها مستبد قوى مستنير كفردريك بصورة أفضل •

ولم ينبذ الفرنسيون الحكم المطلق اعجابا منهم بالدستور الانجليزى ، وان أستهوتهم الديمقراطية الأمريكية الناشئة فى تحررها من مساوىء الدستور الانجليزى ، وانما نبذوه لأنه كان مطلقا ولم يكن مستنيرا ولم يحقق الرخاء المنشود للأمة ، فعلت صرخات الجياع أكثر مما علت جعجعة المحامين الذين ساقوا أولئك الجياع الى الثورة على ملكية البوربون ، ونادوا بديمقراطية جائحة متطرفة ما لبثت أن انتكست أمام طموح نابليون ، فاستهوت تجربته الفرنسيون أكثر ما استهوتهم خطابات دانتون وحماس روبسبير • ثم استوت على طرازها الديمقراطى فى القرن التاسع عشر بعد أن عصفت بها أهواء الحكام وقلق المحكومين بعد ديكتاتورية لويس نابليون •

وبقى المثل الأعلى للمستبد المستنير سائدا حتى واجهه الواقع المرير فى القرن الثامن عشر • فالملكية الوراثية لا تستطيع أن تقدم ضمانا لأن يكون الملك عادلا ومستنيرا ، والحاكم العاقل « الفيلسوف » لا يستطيع أن يحكم أو يملى ارادته فى الاصلاح ما لم يجد استجابة من رعاياه ، فحين حاول « جوزيف الثانى » أن يحكم حكما قائما على العقل والمصلحة لم يلق مؤازرة من رعاياه ، وحين حاول أن يفرض اصلاحاته على الهولنديين واجهته ثورة

عنيفه ، فان الناس يكرهون الطفرة ويفضلو عليها تطورا تلقائيا ينبع من ذاتهم ·

وبدا ان المستقبل للحكم الذاتي الذى ينمو ويتطور متسقا مع أهواء الجماهير ومصالح الا تريه المسيطرة ، ولم يكن تفدير «جون لوك» الا بدايه هذا الاتجاه الذى اتضحت معالمه ونضجت فكرته حين غذاها روسو بفيض من الالهام والمشاعر الجياشة ·

الا أننــا يجب ألا يغيب عن بالنــا أن المفكر اذا كان يعبر عن الواقع أو المثل الاعلى المنشــود فانما يصــدر عن ذاته أو بيئتــه ، وبقدر ما يتسع ادراكه وبقــدر ما تمتــد بيئته ، بقدر ما يمتد فكره ، فاذا سما بطموحه كان المثل الاعلى المنشود بديلا للواقع القائم · ولا يكون الفكر مؤثرا ما لم ينطو على شيء من المثل الشائع أو المنشود بين الناس وهــكذا أصبح كتــاب لوك « مثال عن الحــكومة المدنية » Treatise on civil Government وقد نشره عام ١٦٨٩ تسويغــا ومبررا للثورة الانجليزية التى نشبت فى ذلك العام ، الا أنه تبرير لفروض كانت قائمة ولآراء زخرت بها عقول الجماهير من قبل ·

ويبدو أن « مونتسكيو » كان أكثر حرصــا من لوك على نظرية فصل السلطات ، فوضع نظاما معقدا يحول بين الحكومة وبين الاستئثار بالحكم، فان الصعوبة التى تعترض المشرع هى ضــمان وضع هــذه السلطات فى أيد مختلفة نستطيع أن نراقب بعضها بعضــا لضمان التوازن فيمــا

بينها مما تحقق فى الدستور الانجليزى ونادى به الدستور الأمريكى الى أبعد مدى .

ولكن هل استطاع لوك اومونتسكيو او حتى روسو أن يخط الطريق لثورات جديدة ضد الطغيان أو الضعف الذى يقعد بالفقراء عن مجابهة الموسرين أو المتحكمين من الأثرياء مهما كان مصدر ثرائهم ؟ فان الثراء ينتهى بتحكم الاغنياء فى الفقراء بما لهم من قدرة على توجيه الحكم ، كما ينتهى بتسويغ القانون لمصالح الأثرياء على حساب حقوق الفقراء .

لقد كان حديث « لوك عن الحكومة المدنية تبريرا لكفاح الطبقة الوسطى ضد حكم « السنيورات » ، وكان حذرا من أن يتجاوز الملك حدود سلطاته أكثر مما كان يحذر تجاوز الطبقة الدنيا لحقوقها ، ولعله لم يذهب اصراره على فصل السلطتين التشريعية والتنفيذية الى أبعد مما ذهب اليه أنصار الملكية المطلقة فى الفصل بين الملك والسلطة القضائية ، فان السلطتين التشريعية والتنفيذية تنتهيان على يد لوك الى وضع متميز على المجتمع . أما مونتسكيو فقد كان يحذر طغيان الملك والغوغاء على السواء، فرسم جهازه المعقد بين السلطات وان كاد ينتهى الى وضع السلطة المطلقة فى يد المجلس النيابى .

ولكن اذا كان المفكرون هم الذين يعبرون عن مطالب الجماهير وآمالها ، فليسوا هم الذين يشعلون الثورات ، وان قيل أنهم يمهدون لها حين يبينون للجماهير ما هم فيه

من غبن أو ما هم عليه من ضلال ، الا أن الطغيان قد يحول بينهم وبين حرية التعبير ، فيئد أفكارهم أو يقضى عليها قبل أن تطغى ، أما الذى يشعل الثورات فهى حوافز الجماهير الجماعية ، وحين تنصهر هذه الحوافز الجماعية وتتبلور فلا الطاغية الفرد ولا الطغاة مجتمعين بقادرين على قمع ثورة الجماهير ، وحين تنجح الثورة فتطيح بالطغاة فانها تصنع أكثر مما يطمح اليه المفكرون وان شطح بهم الخيال الى أبعد من الواقع المأمول .

فالديمقراطية الحديثة هى الوليد الشرعى أو الثمرة الطبيعية للثورتين الناجحتين اللتين شهدهما ختام القرن الثامن عشر : الثورة الفرنسية على الأوضاع الظالمة فى فرنسا ، والثورة الأمريكية على قوانين التجارة التى حاول الانجليز فرضها على مستعمرتهم الربيبة فى العالم الجديد، أو بعبارة أخرى هى النتاج الحقيقى لأوضاع اجتماعية واقتصادية قائمة هى التى دفعت وظلت تدفع بالفكر السياسى الى التطور الدائب الذى يعبر عن واقع الجماهير وآمالهم المنشودة أو يحدد لهم النظامالذى يتكيف وواقعهم المتطور والذى تحكمه على الدوام قوى اجتماعية واقتصادية متطورة حتى تستقيم فى النهاية على ما يتوق اليه أصحاب الفكر من عالم سوى .

الا أن الثورتين الفرنسية والامريكية وان خضبتهما دماء الجماهير اللاعبة فقد أنتهتا الى فوز الطبقة البورجوازية النامية ، فظفرت بالحكم والسلطة وبقيت الجماهير اللاغبة

تجتر آلامها ، وكانت الديمقراطية الحديثة بتشريعاتها ونظمها وقاء وسندا للطبقة الظافرة ففي فرنسا قام « بابيوف » يندد بنكوص الثورة الفرنسية عن تحقيق المساواة المشروعة : المساواة الاقتصادية ، لا المساواة أمام القانون فحسب، وقرر جماعة من رواده القيام بعمل حاسم لتحقيق المساواة بفرض الملكية العامة للأرض وانتهت محاولته به وبرفيقه « دارتيه » الى المقصلة • وحين حمل «كوندورسيه» على دستور الثورة والاجراءات التى اتخذت لوضعه ، وقدم الى البرلمان الفرنسى عام ١٧٩٣ ـ وهو أحد أعضائه ـ مشروعا لتعديل بعض مواد الدستور بما يحقق مبادئه لم يلق غير المين وسوء الظن فثوى مغلوبا على أمره بعيدا عن الأنظار يترقب الموت ، وينتحر أخيرا لكى ينجو من المقصلة بعد أن كتب أسمى كتاب فى « تاريخ تقدم الروح الانسانية » ـ Histoire du Progres de 8 Espirit « •

وفى أمريكا انصرف واضعو الدستور الى تأمين مصالح التجار وكبار الملاك ، ولم يكن عجيبا حينذاك أن يقرر « فرانكلين » أن السماح لمن لايملكون أرضا بانتخاب المشرعين اجراء غير قويم » وأن يقول : « هاملتون » ان من لا يملك أرضا لا يعتبر ذا ارادة حقيقية ، فحرم نصف الذكور البالغين من حق التصويت• ولم يكن من حق الفرد أن ينال منصبا حكوميا مالم يملك نصابا معينا من الأرض، فالحاكم فى مساشوسيتس لا بد وأن يملك ما قيمته ألف جنيه من الأرض ، وفى ميريلاند ما قيمته خمسة آلاف ،

وفى كارولينا الجنوبية ما قيمته عشرة آلاف ، كما كانت هناك شروط دينية أخرى ، فكأنما قامت الديمقراطية الامريكية لطمأنة مصالح الطبقة الغنية المتميزة ٠

الفردية ونمو الرأسمالية :

لم يثمر الفكر السياسى فى الحقل العملى ما أثمره الفكر الاقتصادى ، والحوافز الحادة للرأسماليين فى جمع المال ، فبينما ذهب أرباب الفكر السياسى ينشدون الخير فى تحقيق الحرية والاخاء والمساواة ويبدعون النظم التى تكفلها ، كان أئمة الفكر الاقتصادى لا يعنيهم الشكل السياسى للحكم بقدر ما يعنيهم تأكيد مبادىء معينة تضمن الأمن والحرية وتصون الفردية ، وكانت الثورة الصناعية فى صف رجال الاقتصاد أكثر مما كانت فى صف فلاسفة السياسة ٠

ولا نغالى اذا قلنا مع « روبرت هيلبورنر » ان رجال الاقتصاد كانوا بدورهم فلاسفة ، ولكن من طراز آخر ، طراز يبحث فى أكثر أعمال الانسان وحوافزه اتصالا بالدنيويات ، من اقتناء الثروة الى حوافز اقتنائها ، فاستطاعوا أن يخلقوا من هذا الشتيت المتنافر الذى يعمل على مسرح الحياة مجتمعا منسقا ، يلعب كل من فيه ، من بائع الخضر الى سمسار البورصة ، ومن المتعطل المعول الى المنتج العائل دوره فى مسرحية الحياة الخالدة ، لذلك كانوا أشد تأثيرا فى أنماط الحياة، وفى سلوك المجتمعات البشرية من أى فيلسوف يبحث فى غاية هذه الحياة ومداها ٠

ونستطيع أن نقول بدورنا ان آراء الفلاسفة والمشرعين وأصحاب النظريات السياسية بل وتعاليم رجال اللاهوت كانت مطايا ذلولة لرجل الاقتصاد ، فان أقسى وأشد ما يمس حوافز الانسان هي حياته ومعيشته ، ولا عجب بعد ذلك من أن تغدو ألمع المذاهب السياسية وأكثرها انتشارا وتطبيقا في خدمة رجل الاقتصاد وتبريرا للنظريه الاقتصادية السائدة ، فاذا ظهر ما ينقضها ولا يتأتى هذا النقيض ما لم تختل الدعائم السياسية التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية — دعت الحاجة الى تفكير اقتصادى جديد ، قد يكون من عمل المفكر الاقتصادى أو من وضع رجل الدولة — يعمل على بناء مسرحية الحياة في استمرارها الدائم ٠

فالحق هو ما يبدو نافعا للانسان وتتأكد فائدته للمجتمع ، فالحرية الفردية هى الحرية النافعة ، والأمن النافع هو ما يعود على الانسان بالنفع دون زيادة ، والانسان أقدر على معرفة ما ينفعه من غيره ، وليس لأية سلطة أن تقرر طبيعة هذه المنفعة أو كيف تتحقق ما لم يرض الناس عنها ،والرضا شرط أساسى للفصل بين حق الفرد وحق السلطة ، فاذا تحقق الرضا فالسلطة أن تقرر ما لها من حق على الأفراد وما للأفراد من حق عليها ، ولا يحد من هذه السلطة سوى مقاومة الأفراد المشروعة حين يتبينون أن الشر الذى يعود عليهم من المقاومة أقل مما يعود عليهم من الخضوع « فسلطة الحاكم وان كانت محدودة ، الا أنها

يجب بالضرورة ألا تكون محدودة مالم يحددها اتفاق واضح» والأكثرية هى التى تحدد ما هو نافع لها من غيره ، فاذا وقعت في الخطأ ، فانها أقدر من غيرها على معرفة ما تريد ، وتكون قد حققت على الأقل ما تريد ٠

والمنفعة هي أكبر قدر من السـعادة لأكبر عدد من الناس ، ومقياس السعادة فيما تحققه من لذة ، ومقياس المضرة فيما تجلبه من ألم ، وقد خطا بنتام خطوة جديدة فى التجريب العلمى بحسابه الكمى للذة والألم وشارك بذلك في الاتجاه العلمى للقرن التاسع عشر ٠

وينتهى « بنتام » الى ما انتهى اليه روسو فى طبيعة السلطة فالأكثرية هى التى تتبين غايتها .وتعرف منفعتها وهى التى تحكم ولها الطاعة ما دامت تلتزم قانون الأكثرية، فاذا عدته أو تجاوزته ، كان العدوان على القانون أو تجاوزه مبررا لقيام الثورة ، وان أدخل بنتام عامل الحساب الكمى للذة والالم فقال بان مبرر الثورة هو في ادراك الناس لما يعود عليهم منها من نفع أو ضر ، فاذا كان التسليم بالأمر الواقع أهون ضررا من الثورة ، فليس هناك ما يبررها ، أما اذا تبينوا أن الخضوع سيعود عليهم بضر أعظم ، وأن الثورة ستؤدى بهم الى نفع أعظم كانت الثورة عملا مشروعا تبرره المنفعة العامة ٠

واجتمع على تعـاليمه جماعة من المصـلحين عرفوا بالراديكاليين « Radicals » كان يمثلهم فى الحقـل السياسى « ريتشارد كوبدن » زعيم الأحرار الانجليز ، وفى

ميدان النظرية والحقل الفكرى « جون ستيوارت مل » « (١٩٠٦ - ٨٧٣) ألمع مفكرى انجلترى فى القرن التاسع عشر ، وكان تفكيره كتفكير أستاذه بنتام امتدادا لتفكير القرن الثامن عشر وايمانه بالعقل ، غير أنه كأستاذه لم ير فى جمود القانون الطبيعى ما يحقق نظرته للحياة ، تلك النظرة التى تقوم على الفضائل واذكاء العقل لدى الأفراد ، فمنفعة المجتمع لا تتحقق الا بضمان حرية الفرد وفى هذا الاطار تتحدد غاية الحكومة ، فمتتى عرفنا الغايات التى تضمنها الحكومة وتعمل على حمايتها وتشجيعها ، أمكننا أن نحدد أفضل شكل لحكومة تتبكيف مع تلك الغايات وتتلائم معها .

ولا تقاس الحكومة الصالحة الا بمقدار ما يتمتع به أفرادها من فضائل الخلق والسلوك والتقدم العقلى العام ، أو بعبارة أخرى ، بمقدار ما تصنعه من مواطنيها وما تصنعه بهم ، ولا يتأتى ذلك ما لم تفسح لكل فرد أوسع مدى لتنمية مواهبه واذكاء ملكاته ، فان حرية الفكر وحرية العمل هما أثمن ما تقدمه الحكومة لرعاياها .

وليس لأى فرد أو جماعة أن تعوق حرية الانسان الا دفاعا عن النفس ، وما من مسوغ لاستخدام القوة المشروعة ضد ارادة الفرد الا لمنعه من ايقاع الأذى بالآخرين ، فسلوك الفرد حيال غيره هو ما يقع تحت رقابة المجتمع ، أما سلوكه حيال ذاته فمما لا يصح لأى فرد أو جماعة أن يتعرض له. والانسان سيد نفسه ، له مطلق الحرية على جسده وعقله ،

فاذا بدر منه ما يسيء به الى نفسه فما على المجتمع الا أن يقومه بالنصح والتعليم والاقناع فان لم تجد فمن حقه أن ينبذه اذا وجد فى ذلك خيرا له .

وقد أخذ « مل » يراجع تفكيره فى مذهب بنتام منذ اتصل بالفكر الالمانى عام ١٨٢٦ وهو فى العشرين من عمره، واستهوته الفلسفة الوضعية ، ولكنه لم يحد عن النفعيــة وان عدلها وطورها الى الصورة التى كادت تبدو فيها مخالفة أو خارجة على نفعية بنتام وفرديته الحادة التى تقوم على الأنانية والأثرة وتحقيق الذات ، وتتحقق فيها ســـعادة المجموع بتحقيق سعادة الفرد ، وأخذ يتجه الى خلق نوع من التوازن بين الأنانية والغيرية وبين الفردية والجماعية ويربط حرية الفرد بمصلحة الجميع ، ويؤيد تدخل الحكومة فيما يراه محققا لمصالحهم ومصـــلحة الفرد ،فلم يكن من العسير عليه بعد أن اقتحمت الاشتراكية ميدان الفـــكر السياسى والاجتماعى أن يميز الصالح المنشود من الواقع القائم ، وأن يطور تفكيره لتحقيق هذا الصالح المنشود . فالفردية المطلقـــة قد تجنى على ســـعادة المجمـــوع ، والجماعية قد تحطم شخصية الفرد وتسلبه حريته ، ولكن التوازن بينهما قد يحقق ما لا تحققه أيتهما وحدها ، فاذا كان بنتام قد ضحى بسعادة المجموع اذا تعارضت مع سعادة الفرد فان « مل » وان ظل على ايمان استاذه بنتام وأبيـــه « جيمس » بأن سعادة المجموع هى ســـعادة كل فرد من أفراده ، الا أنه خالفهما فى أن على الفرد أن يضحى بسعادته

لاسعاد المجموع اذا حملته منفعة الآخرين على ذلك ، فأقر بهذا تضحية الفرد فى سبيل الجماعة ، بل انه أوجب على الحكومة أن تتدخل لحماية الأفراد من أنفسهم أومن عنف غيرهم ، كأن تجبرهم على التعـــاليم ، ونادى بذلك لفرض التعليم الالزامى ، كما أوجب عليـــها أن تتدخل لحماية الزوجات من عنف الأزواج واضـــــطهادهم وانقـــــاذ الأطفال من اجبار أبائهم لهم على أعمال يكرهونها أو لاتتحملها قدراتهم .

ويعد كتابه « فى الاقتصاد السياسى » ذروة الاقتصاد الفردى ، الا أن اتجاهه الى اعتبار المنفعة الاجتماعية أساسا لكل حرية قد جره الى العطف على ما يؤيدها من أشـــكال الجماعية الاقتصادية وان لم يصل فى ذلك الى قواعد مطلقة ، وظلت المشكلة التى واجهته قائمة وهى كما يتســـاءل « كيف توفق بين أعظم قدر من حرية الفرد فى العمل وبين الملكية العامة لموارده الثورية ، واشـــتراك الجميع على أساس المساواة فى منافع العمل المشتركة » ؟

ولم يبتعد « بنتام » كثيرا عن هذا الاتجاه ، فمـــا كان ينشد غير رفاه البشرية ، فاذا كان ينادى « بأوفر خير لأوفر عدد » وأن كل ما ينمى لذة الفرد ويزوى المه فهـــو الخير ، وخير المجموع ما هو الا خير كل فرد من أفراده ، فاذا نال كل فرد من الثروة نصيبا يحقق سعادته وخيره فان ما يناله هذا الفرد لا ينقص سعادة الآخرين ما دامت سعادتهم لا تزيد بوجود فائض لديهم لا يؤدى الى نفـــع

حقيقى لهم ، ومعنى ذلك أن التوزيع العادل للثروة هو ما يحقق « أوفر خير لأوفر عدد » • ومس بذلك ـ وان كان من بعيد ـ قانون فائض القيمة •

وكان هذا الاتجاه أكثر بروزا فى تعـــاليم « آدم سمث » اذ يقول : « ما من مجتمع يحقق السعادة والرخاء والجانب الأكبر منه يعانى التعاسة والفقر ، بينما تقتضى العدالة أن ينال هؤلاء الذين يقدمون الطعام والكساء والمأوى للناس نصيبا مما يقدمون يؤمن لهم الغذاء والكســاء والمأوى بصورة مرضية » ، كما يقول عن الأرباح الباهظة : « ان التجار وأرباب الصناعة عندنا يضجون بالشكوى مما تؤدى اليه الأجور العالية من رفع الأسعار ، وبالتالى من انخفاض معدل البيع داخل البلاد وخارجها، بينما يسكتون عما تؤدى اليه الأرباح الخاصة من نتائج ضـارة ، وما ينجم عن الأرباح الباهظة من آثار سيئة ، ولا يعلو صوتهم بالشكوى الا من أرباح الغير » ، ومن اليسير كما يقول : أن نعرف من يفوز فى نزاع يقع بين الطرفين ، حتى قبل أن يقع ، فأرباب الأعمال لقلقهم أقدر على التكتل ، لايقف القانون دون تكتلهم بينما يقف دون العمال ، وهم لقوتهم أقدر على الصمود فلا يجنى العمال من تكتلهم نفعا ، اذ تدفعهم حاجة العيش الى الاستسلام ، فاذا احتكموا الى القانون باء العمال بالهزيمة وحل بهم وبقادتهم العقـــاب ، ولأرباب العمل من السلطة فى المجلس النيـابى ما يجعل المشرع فى جانبهم ، « اذ يتخذ منهم مستشـاريه فى كل

ما ينجم من خلاف بينهم وبين العمال ، فاذا جاءت القوانين منصفة وعادلة فانها لصالح العمال ، فاذا كانت في صالح أرباب الأعمال كانت جائحة وظالمة للعمال » •

ومع مافى تعاليم آدم سمث من اتجاه واضح لتنظيم العلاقة بين العمال وأرباب الأعمال تنظيما يقوم على تحقيق العدالة للطرفين ، ولتحديد واجب العـــدالة تجاه المجتمـع تحديدا يحمل الدولة أحيـــانا على التدخل لاقرار العـدالة وتوجيه المشروعات العامة ، فقد أسدل ستار كثيف على هذه الاتجاهات وبقى آدم سمث ممثلا للفردية وحرية العمــــل المطلقة مما أدى الى تلك النظرة القائمة فى نظرية « مالتوس » عن السكان وقانون تناقص الغلة وفيما ذهب اليه «ريكارد» فى « قانون الأجور الحديدى » ونظرية « تناقضى المصالح الطبقية اللذين أديا به الى نفس النتيجة التى وصل اليها مالتوس وهى الاحتفاظ بمستوى الأجور بتحـديد انتاج العمالة ، أو بعبارة أخرى تحديد الزيادة فى عدد العمال بتحديد أطفالهم ، وكان هذه النظرية القائمة ثمرة الايمان بقانون الطبقية الحتمى ايمـــانا يحـول دون أية محـاولة للتغيير •

الا أن نظرة مالتوس و « ريكاردو » هذه قد حطمت الأبهاء الودرية التى أقامها « آدم سـمث » للاقتصـاد السياسى حتى أن « كارليل » بعد كتا بـمالتوس « سماه العلم الكئيب » ، وقال عنه « وليم جودوين » مؤلف «العدل السياسى » ، وكان يبشر بمستقبل باسم « لن يبقى فيه

قلة من الأغنياء وكثرة من الفقراء ... ولن تكون هناك حرب أو جريمة ... أومرض أو ألم أو حزن أو سخط »
قال : « لقد « حول مالتوس دعاة التقدم الى رجعيين » .

ولكن هذه النظرة القائمة وان حطمت الأمل فى عالم يسوده العدل والرخاء الا أنها كشفت عن البلاء الذى يحيق بالانسانية من جراء الفقر ، وان حملت القانون الطبيعى هذا البلاء وجعلته ضربة لازب ، فقد غذت الأمل فى كثير من المصلحين ممن حطموا اليأس الذى غلف به مالتوس (وريكاردو) حياة الناس فأبدعوا فى الفكر الاشتراكى حلولا لمداواة الفقر والتحرر من العوز والتعاسة .

ولئن بشرت آراء آدم سمث بالمجتمع الصناعى القادم ، فقد جاءت آراء مالتوس وريكاردو وهى تبرر بالاستناد الى القانون الطبيعى كل ما حفل به هذا المجتمع من جوور وظلم وأملاق ، فما هذه الشرور فى رأى «هربرت سبنسر» وهو من فلاسفة عصر العقل والمؤمنين بمذهب التطور، وقوانين الطبيعة التى لا تتبدل والمنادين بالحرية الاقتصادية ، الا « صنع ارادة طبيعة بعيدة النظر » فاذا أغفل أنصار قانون حماية الفقراء « تلك الارادة القاسية ، وعميت أبصارهم عن أن » المجتمع فى نظامه الطبيعى يتخلص باستمرار من المرضى والأغبياء والمقعدين والكفرة من أعضائه « وعمدوا لبساطتهم الى » التدخل فى هذا النظام الطبيعى ، فانهم لا يقفون فحسب أمام قانون الطبيعة فى تصفية ذاتها ، بل يزيدون الأمر سوءا بالابقاء على الكسالى

والعاجزين بما يقدمونه لهم من عون دائم أو مؤازرة مستمرة ، ويعوقون فى نفس الوقت الأكفاء والقادرين بما يلقون على أكتافهم من أعباء « وأنهم اذ يندون بالحزن والألم وهم يحاولون القضاء على الآلام النافعة المفيدة التى تحيط بنا ، فانهم يورثون الأجيال القادمة لعنة لا تزول » .

هذه النظرة القائمة كانت عونا للجشع والاستغلال الرأسمالى الذى حفل به المجتمع الجديد للثورة الصناعية، هذا المجتمع الذى ولدته الفردية والحرية الاقتصادية وكان نتاجا باهرا للقيم التى ورثها عن القرن الثامن عشر ، فقد نمت الرأسمالية الفردية نموا لم تشهده فى أى زمن مضى، ووجدت فى الحرية وقوانين الملكية الخاصة حماية ووقاء لها ، ووصلت الأنظمة الدستورية بأصحابها الى الحكم فهيأت لهم القدرة على حماية مصالحهم ، ووجدت فى الفكر الاقتصادى والسياسى فى ازدهارهما ما يؤكد صوابها ويؤيد فضيلتها .

ولدت الرأسمالية ثراء فاحشا ورفاهية لاحد لها لطبقة وان كثرت فهى محدودة بالنسبة للسواد الأعظم من الشعب الذى يعيش حياة مملقة كادحة يعانى أشد ألوان الفقر والحرمان فمن المزراعين العاطلين الذين يتجولون بحثا عن عمل لدى الملاك ، الى عمال الصناعة الذين يعملون تحت أقسى الظروف من الساجسة صباحا الى العاشرة مساء ، ومن الصبية فى سن العاشرة يزحفون

على بطونهم فى المناجم ويشاركون الخنازير طعامها ، يهرا البرد أجسادهم العارية وتتساقط أسنانهم من سوء التغذية الى النساء الحوامل وغير الحوامل يقصف العمل الشاق شبابهن فى سن مبكرة يحكمهن العرض والطلب يرضين بأقل الأجور لزيادة حجم العمالة عن حجم العمل كما يحكمهن الاحتكار الذى يفرض لهن أجورا ضئيلة يرضين بها كارهات • وانها لصورة مفزعة تلك التى تضعها مجلة « الراديكالية » عام ١٨٢٨ ، «لروبرت بلينكو» « وهو طفل من ثمانين طفلا من أولاد الفقراء فى سن العاشرة أو حولها ، ويعملون فى مصنع فى لويدام ، حيث تشوى السياط جلودهم الرقيقة لا لخطأ ارتكبوه وانما حثا لهم على العمل واستنفادا لنشاطهم الى آخر ما تجود به حيويتهم الرقيقة ولكنها صورة تتسم بالانسانية اذا قيست الى ما كان يحدث فى مصنع « لنتون » حيث كان «بلينكو» يعمل من جديد ، ففى ليتون كان الأطفال يزحفون على أربع كالخنازير يزحمونهم فى البحث عن فضلات الطعام ، فاذا حلت نوبة العمل فالركل والصفع ينهالان عليهم ، ولا ينجون مع ذلك من الاسغلال الجنسى القذر ، وكان من عادة رب العمل « اليس تيدهام » أن يقرض آذانهم حتى تلتقى أظافره داخل اللحم ، ويعلق « بلينكو » من رسغيه على آلة وقد وضعت الاثقال على كتفيه حتى تنحنى ركبتاه •

ولئن كان فى الوصف شىء من المبالغة ـ كما يقول «روبرت هيلبرونر » فى كتابه « فلاسفة دنيويون » فان

القصة بالرغم من ذلك كانت تصويرا لمجتمع وحشى ومنحط مهما قيل من أنها نظام طبيعى ، أوأنها لم تثر أهتمام أحد .

تلك الصورة البغيضة لنظام المصنع ولمبدأ حرية العمل ، ولما خلقته الفردية من أنانية ، والحرية من استغلال ، وحماية الملكية الخاصة من طغيان الأقوياء ، قد أوحت الى المفكرين منهاجا جديدا للحياة ، فكانت النزعة الاشتراكية تعبيرا عن مجتمع جديد تسوده قيم جديدة وفكر جديد .

الاشتراكية
والفكر السياسى الجديد

يبدو أن التواتر والانسجام هما من آثارالايمان بالكمال وان ناقضه شعور بالنقص فى بعض الأحيان ، الا أن الايمان كثيرا ما يغلب الشعور بالنقص ، فالايمان عادة ما يكون جماعيا مطلقا ، أما الشعور فذاتى مقيد باحساس الانسان .

فاذا كان الاحساس بالنقص هو حافز التغيير فان هذا الاحساس سيبقى المحرك الاول لعمليات التغيير الكبرى فى شتى مجالات الحياة عملية واقتصادية وسياسية وفكرية .

ولعل أهم ما يميز القرن التاسع عشر أن عملية التغيير الذى بدا شاملا ممتدا ليسع كل جوانب الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية ، والذى كان فى الواقع ثمرة للافكار العظيمة فى القرن الثامن عشر ، وأكدته الثورة الفرنسية بتحطيمها للمثل السياسية والاجتماعية القديمة، فضلا عن تأكيدها لسيطرة الطبقة البورجوازية التى

استطاعت أن تعتلى مركب الثورة ، وتوجهها لمصلحتها السياسية والاقتصادية ، هذه العملية كانت تحفزها قوى اجتماعية واقتصادية تؤكد نفسها باستمرار ، بالرغم مما واجهته من مقاومة عنيفة لم تستطع أ نتقضى عليها بقدر ما قضت على التلاحم بين القديم والجديد وعلى التعقيد الذى شابه ، فمضت الى الاكتمال الفردى ونمو الرأسمالية اللذين دفعا بها مرة أخرى أمام حوافز جديدة ، الى عملية أخرى من عمليات التغيير كانت نتيجة ظهور طبقة جديدة هى طبقة عمال الصناعة بقيت مدة طويلة على الهامش ، ولكن تأثيرها أخذ يبرز جليا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فانتقلت من موقف المعارضة والاحتجاج السلبيين في النصف الأول من القرن الى الحركة والمقاومة الايجابية فى نصف القرن الثانى لتكون طرفا أصيلا فى الصراع الذى انحصر بينها وبين طبقة المولين والرأسماليين الذين أثروا ، وتأكد سلطانهم على حسابها ..

الاشتراكية الخيالية :

وجاءت حوافز التغيير — فى الميدان النظرى على الأقل — من جانب رجال من الطبقة البورجوازية ذاتها ، تلك الطبقة التى أخذت تجنى ثمار العالم الجديد ، ومن جانب رجال يمتون الى النبالة وينتمون الى أعرق الأسر الاوربية ، تدفعهم النوايا الطيبة ويحملهم الأمل الى رؤية

عالم يسوده الخير ويكفله التعاون المثمر لبناء اجتماعى سليم ، فخلطوا بين النظرية والتطبيق وانتهى بهم الحماس للفكرة الى الفشل ، ثم الى الفقر بعد الثراء ، ولم يكن للطبقة التى يمكن أن يعتمدوا عليها ، وهى الطبقة العاملة ، كيان حقيقى مؤثر ، أو وعى اجتماعى أو اقتصادى يحملهم على طلب التغيير ، منهم « روبرت أوين » (١٧٧٠ ــ ١٨٥٨) وهو رجل أعمال ناجح ، اقترض من أبيه أو أخيه ، وهو دون العشرين ، خمسمائة جنيه وقيل مائة استثمرها بنجاح فى انشاء مصنع لغزل القطن فى منشستر وكان أول من غزل القطن الامريكى الطويل التيلة، وقبل أن يبلغ الثلاثين ابتاع مصانع « نيولتارك » قريبا من جلاسجو « فشغل ألفى عامل ولم يكن يعنيه الكسب قدر ما كان يعنيه الاتقان وتنظيم العمل وصيانة الآلات ، والعناية بالعمال . ومنهم « الكونت هنرى دى سان سيمون » (١٧٦٠ ــ ١٨٢٥) يدعى نسبته الى شرلمان ويعتز بهذا النسب ، فيقول ان الرؤيا العظيمة لافكاره ومبادئه قد جاءته فى صورة حلم خلال اقامته فى زنزانة السجن الذى أودع فيه ، بعد أن غضب عليه رجال الثورة الفرنسية .

وكان بوسع « سان سيمون » أن يتجه الى حياة أنعم وأرغد فى بلاط لويس السادس عشر ، ولكن فكرة الحرية والمساواة ملكت عليه لبه فوهبها نفسه ، وحارب فى صفوف الثوار الامريكيين وتحمس للثورة الفرنسية

وشارك فيها ، وفضل لقب « المواطن الطيب » على لقبه النبيل ، وكان سلوكه قبل الثورة وبعدها ينم عن شعور عميق بالاخاء الانسانى العظيم .

ومن هؤلاء أيضا « شـــارل فورييه » (١٧٧٢ ـ ١٨٣٧) بورجوازى صغير ، ولد لتاجر فى « بيزانسون » وقضى حياته تاجرا جوالا لا يحالفه التوفيق فما كان يعنيه أن يفوز بالثراء وأن أوى فى السنوات الاخيرة من من حياته الى غرفته في مواعيد محددة ، انتظارا للرأسمالى النبيل الذى يتبنى أفكاره لاصلاح هذا العالم .

كان هؤلاء جميعا ينشدون حياة طيبة للجميع ، وكانوا يؤمنون بمستقبل مشرق للانسانية يخاطبون فيه من يملك العمل لخلقه ، أو يعملون هم بأنفسهم لخلقه، وكانت تجربة « أوين » فى نيولتارك ، فذة فى نوعها ، فحين أسرف غيره فى الخيال ، نزع هو الى العمل ، وان عدت أفكاره ، حين تقدم بها الى لجنة من الاعيان تكونت حينذاك لعلاج الضيق الاقتصادى الذى حل بانجلترا ، فى أعقاب الحروب النابليونية ، ضربا من الخيال ، فقد رأوا فيها تهديدا مزعجا للنظام المستقر ، ولكنه كان قد بدأ تجربته فى « نيولتارك » حين خفض ساعات العمل ، وزاد من الاجور وأقام البيوت النظيفة للعمال ، وألحق بالمدارس جميـــع الاطفال ممن هم دون العاشرة ، ومن عداها منهم كان يدربهم على العمل ، وأنشأ ما يمكن أن يكون جمعية تعاونية تمد العمال بالملبس والغذاء الجيدين

بأثمان رخيصة ، وهيأ لهم وسائل الرياضة والترويح ، وأبطل نظام الغرامات ، وتحولت نيولتارك ، الى مدينة نظيفة بهيجة يسودها الهدوء والنظام ، وغدت مزارا لكثير من الناس على اختلاف مشاربهم وطوائفهم وطبقاتهم، فبلغ عدد من احتوى أسماءهم سجل الزيارة فى مدى عشر سنوات ، عشرين ألفا ٠

ولم يعد « آوين » يؤمن بكرامة الانسان فحسب، بل غدا والعمل لكرامة الانسان وخيره أعظم حوافزه ٠ فلما خذلته بلاده فى جمع المال اللازم لانجاز مشروعه التعاونى ، باع حصته فى « نيولتارك » ، وأنشأ عام ١٨٢٥ مجتمعين مثاليين كما يحب ويهوى ، أحدهما فى اسكتلندا والآخر في ولاية انديانا بأمريكا ، اطاحا بثروته وكان مصيرهما الفشل ، ولم يقعده الفشل عن الاستمرار فأسس عام ١٨٣٢ هيئة تبيع منتجاتها مقابل صكوك تساوى قوتها الشرائية عدد ساعات العمل فى انتاجها ، ولم تلق هى الأخرى نجاحا ، الا أن آراءه وجدت من يتحمس لها ويتبناها من العمال أنفسهم ، ففى ذلك الوقت كانت الحركة العمالية فى انجلترا قد بدأت تشتد وتعلن عن نفسها بانشاء النقابات والمطالبة بحقوق العمال، فالتفت حوله وأخذت تنشىء الجمعيات التعاونية الانتاجية والاستهلاكية مهتدية بآرائه ، وعدته رائدها وزعيمها الحقيقى ، ومنها من لجأ الى الاستغناء عن النفوذ جريا على فكرته ، وهجر زعماء العمال صفوف

الراديكاليين اليه ، حتى أخذت الحركة العمالية طابعها الرسمى فى انجلترا عام ١٨٣٣ وهى الحركة التى استندت اليها قوة حزب العمال من بعد . وكان أوين من بين دعاة الاشتراكية ، رائد الاشتراكية البريطانية بحق .

أما « سان سيمون » فقد بشر بدين جديد قوامه الايمان الدينى ودعامته العلم والصناعة ، فكان يرى حاجة الناس الى سلطة دينية جديدة تقوم بنفس الدور الذى كانت تؤديه الكنيسة فى عهد الاقطاع ، تتخذ من العلم والصناعة دعامة لها ليقوم فى ظلها بناء أخلاقى يسوى بين البشر ، بناء لايقوم على الفردية المتسمة بالفوضى ، بل يؤدى الى قيام الملكية العامة للصناعة مع بقاء الملكية الخاصة فى أدوات الاستهلاك ، ويتقاضى فيه العامل الأجر المناسب لعمله ، وليس فيه مكان للخاملين أو العاطلين وكان يقصد بهم طبقة النبلاء التى تعيش على ميراثها .

وكان « فوريبه » بالرغم من شذوذه وغرابة أفكاره أكثر تحديدا من « سان سيمون » اذ تخيل اقامة مجتمع تعاونى يعيش أفراده فى بناء مشترك ، يعمل كل من فيه بضع ساعات لصالح الجماعة العمل الذى يرتضيه لنفسه حتى لا يتهرب منه ، ويسهب فى وصف هذا المكان وتنظيم العمل بين قاطنيه ، ويحصى عدد الأمكنة التى تسع العالم بأسره ، ويحدد أرباح العمل ويقوم بتوزيعه على

الجماعة بعد أن تخصص منه حصة للعمل وأخرى لرأس المال ، وثالثة للقدرة الانتاجية .

هذا التفكير الخيالى لم يكن جديدا ولم يكن فجا ، ولعله كان مرحلة أساسية لابد للفكر أن يجتازها قبل أن تنشأ الاشتراكية العلمية على يد « ماركس وانجلز »، وقبل أن تختط الاشتراكية الفابية وحركة حزب العمال البريطانى منهاجا واضحا للاشتراكية البريطانية . فأما أنها ليست جديدة فقد سبقتها أحلام « توماس مور » عام ١٥١٦ فى « اليوتوبيا » ، وحركة العزاقين بزعامة « جيرارد وينستانلى » فى انجلترا فى منصف القرن السابع عشر ، وأراء « بابيوف » التى انتهت به الى المقصلة فى الثورة الفرنسية ،ومنها ما اقترب الى حد كبير من التفكير العلمى ، ولم تكن فجة لأنها طرقت الجوهر فلمست الحوافز الانسانية للبشر لتحقيق عالم أفضل وأطيب ، فمهدت الطريق للاشتراكية العلمية .

ولعلنا لا نخطىء اذا قلنا أن هذا الفضل العريض فى بناء الاشتراكية العلمية لا يعود الى « ماركس » و « انجلز » وحدهما ، بقدر ما يعود الى الايمان بكرامة الانسان وبعالم تسوده الحرية والمساواة . هذا الايمان الذى لفح بناره عقول المفكرين والفلاسفة والمصلحين ، منذ بدأ الفكر الحديث يرود آماله المشرقة فى عالم أفضل، فمن « يوتوبيا » توماس مور الى « العقد الاجتماعى » لروسو ، ومن حركة العزاقين الى عالم « أوين »

التعاونى ، ومن « ســان ســيمون » « وبابيوف » الى « لويس بلان » ومن « عملاق هوبز » الى رسالة لوك فى « الحكومة المدنية » ومن « جيرمى بنتام » الى « جون ستيوأرت مل » ومن « آدم سمث » الى « مالتوس » ومن « ريكاردو » الى « ماركس » . ونحن نرى الحافز الذى يحركهم هو خير الانسان بقدر ما أتيحت لهم رؤيته كل فى زمنه ، فالمستبد العادل هو الذى يحقق هذا الخير فى رأى هوبز ، والحكم المقيد هو الذى يحققه فى نظر لوك ، وأحلام اليوتوبيين هى التى تنشده وتسعى اليه، وقوانين رجال الاقتصــاد هى التى تعمل على تحقيقه ففى فردية آدم سمث ونزعته الحرة لا نغفل نزعته الى خلق نوع من التــوازن المثمر بين العامل ورب العمــل ودعوته لانصــاف العمال ، وان بدا يأس « مالتوس » و « ريكاردو » كئيبا منفردا ، الا أنهما لم يغفلا الداء الذى يحمــل على اليأس ، فنرى « ريكاردو » عندما أمــل فى تحقيق عالم « أوين » التعاونى يقف الى صــفه فى جمع ستة وتسعين ألفا من الجنيهات لانشاء القرية التعاونية التى تحقق مراميه ، ولم ينشد « بنتام » من اغراقه فى الفردية الا خير البشر وحتى اذا رأى « مل » أن الفردية الحادة لا تحقق الخير المنشود جاوزها الى التوفيق بينها وبين الجماعية ، وفى كتابه « الاقتصاد السياسى » بــين أن الانتاج وليس التوزيع هو الميــدان الرئيسى لقوانين الاقتصاد فمتى وجدت الاشياء أمكن التصرف فيها كما نشاء ، وأضفى بذلك على علم الاقتصاد وجهه المشرق وجذبه

الى عالم الاخلاق بعد أن غلفه بالكآبة « مالتوس » و « ريكاردو » • وفى هذا الاطار الذى أقامه لعالم الاقتصاد سوف تحول الدولة بين مالك الأرض واجتناء فائدة لا يستحقها ، وسوف تأكل ضيبة التركات الثروات الموروثة وسوف يتحول الصراع من أجل الربح الى استمتاع بالفنون والآداب وبالحياة ذاتها •

الا أن هذه النيات الطيبة لا تثمر فى عالم ينوء بالأنانية والطمع وحب المال ولا بد أن يحكم المجتمع حدود وتنظيمات تكفل الحق للجميع • فكانت الاشتراكية العلمية تقنينا لعمليتى الانتاج والتوزيع لتحقيق رفاهة البشر ولم يكن من ضربات القدر أن يجىء ماركس وانجلز مبشرين بها ، وأن يقوما بدورهما هذا فى تطوير الاشتراكية ، ولكنهما ـ كما يرى بول سويزى ـ قد اعتليا مسرح التاريخ فى الوقت المناسب ، ففى خمسينات القرن التاسع عشر كانت أوربا تعج بالثورة على الاوضاع القائمة ، وبينما بلغ التقدم الرأسمالى ذروته فى البلاد التى سبقت الى الثورة الصناعية كفرنسا وانجلترا ، كانت الحركة العمالية قد شبت عن الطوق وبدأ العمال مرحلة الكفاح فى سبيل مطالبهم ، وأصبح الجدل بين الناس ـ بفضل الاشتراكيين الخياليين ـ حول الاشتراكية عنيفا ، ولم يعد أمل المصلحين قائما على الأمانى والخيال والنيات الطيبة ، بل قام على البحث فى أصل العلة والتفكير فى أقوم الطرق لعلاجها، وكانت المعرفة

العلمية سبيلهم الى البحث والتنقيب فقام الفكر الاشتراكى العلمى وهو يعبر عن طبيعة العصر ٠

الاشتراكية العلمية :

وكانت الاشتراكية العلمية ثمرة هـذا الجـدل ، وثمرة الرؤيا الواضحة لأرضـاء الفردية والرأسمالية ، والاستقراء العلمى لقوانين المجتمع ، والتقنين لمجتمـع جديد يقوم على أنقاض المجتمع القديم بعد أن يقضى عليه تماما ، مجتمع يسود نفسه بنفسـه فلا حاجة به الى الدولة ، تسيره ديمقراطية العدالة الاجتماعية والمساواة التى تحققها كما تحقق الحرية ذاتها ، وفقا لقـوانين الاقتصاد الاشتراكي . ويعمل فيه التطور عمله ليصل به الى الى الاكتمال المنشود .

وقد تناول «ماركس» و « انجلز » الاشتراكية وهى تفكير خيـالي ينم عن ذكاء ذاتي وان جمد فى اطار النيـات الطيبة ، وطبيعة الجيل الذى أنبتها ، فتركاها من حيث المنهـج والطريقة وهى علم مقنن متماسك ، بمـا فاقا به الآخرين من معرفة موسـوعية وقدرة على الربط ، وادراك شامل لطبيعة عصرهما وللتطور الذى أدى اليه ٠ وجاءا فى اللحظة المناسبة من هذا العصر ، فالرجعية تسـيطر على أبهاء أوربا السياسية ، ونظام مترنيخ ما زال يبرز شبحه فى القارة ، ففى فرنسا حكومة يصفها «جون ستيوارت مل» بالحطة ، تحددها «أبشع النوازع البشرية وأشدها أنانية»،

وفى بروســيا استبداد تنعدم فيه كل معــانى الحرية والعدالة» ولم تكن زيارة البرنس نقولا الذى أصبح قيصر روسيا ، لمصانع « أوين » فى نيولنارك ·· ـ كما يصفها المؤرخ الامريكى « تو نفيل » ـ غير « حافز للاستبداد فى القارة الاوربية » وعندما أخذت الجماهير تتحرك بالثورة فى تلك البلاد قصفتها مدافع « لويس بونابرت » فى باريس وقضت على عشرة آلاف من الانفس ، وأقام نفسه امبراطورا بعد أن شيع الجمهورية الثانية الى القبر · ورأى الشعب فى بلجيكا أن من الأوفق له أن يبقى الملك على العرش ، فكان جزاؤه الغــاء حق الاجتمــاع ، وحين قامت جمعية دستوريه تعرض عرش ألمانيا على فردريك وليم الرابع ملك بروسيا ، استنكف أن يتقبل العرش من أيدى الشـعب الزرية ·

كان شبح الرجعية يخيم على أوربا التى تنذر بالثورة، ولم يكن هناك من يلقى بالا الى كتيب صغير صدر فى أوائل عام ١٨٤٨ قبل ثورة فبراير فى باريس بأيام قلائل، باسم « البيان الشيوعى » كتبه « ماركس » و « انجلز » للعصبة الشيوعية ، فلم يكن فيه القضاء على الانماط الاولى للتفكير الاشــتراكى الخيــالى فحسب ، ولكنه ـ وبعد أكثر من قرن ـ ما زال انجيــل الشيوعيين المقــدس فى كل أرجاء العالم ·

ولا تتعدى صفحات البيان الثـلاثين ، ولكنها كتبت

بتركيز شديد يفيض بالايمـــان والحماس ، وان لم يطغ الحماس على طابعه العلمي الفريد ، ولم يكن البيان دعوة الى الثـورة ، أو احتجاجا على الاوضاع السائدة ، ولكنه كان يتنبأ بما سيحدث في المســتقبل حين تصبح الثـــورة الشيوعية حتمية تاريخية ، وما كان استهلاله رائعا بقدر ما كان موحيا ، فعبارته الافتتاحية « ان تاريخ المجتمعات كافة هو تاريخ الصراع الطبقى » ، لم تكن جديدة ، فقد سبق اليها « وينستانلى » فى مثل هـذه السنة من القرن الســـابع عشر ، ولكن وينستانلى واضرابه كانوا يعنون صراعا من نمط واحد يتكرر على حقب التـاريخ ، وتنتفى معه كل حاجة الى دراسة فى التاريخ ، أما ماركس وانجلز فيعنيان ألوانا من الصراع يتخذ كل منها نمطا مختلفا وفقا لشكل المجتمع الذى وقع فيه ، بحيث تغدو دراسة التاريخ ككل متكامل وحيا وهديا للتفكير الاشـــتراكى • فللالمام بالحاضر ، يجب أن نلم بالماضى ، وللالمام بالمستقبل يجب أن نلم بالحاضر • ويستند التفكير الاشتراكى لذلك الى دعامتين أولاهما: نظرية متكاملة للتاريخ ، والثانية: نظرية للنظام الاجتماعى القائم ، وعلى شرح هاتين النظريتين يقوم « البيان الشـــيوعى » • ففى الفصل الاول بعنـــوان : « البورجوازية والبروليتاريا » يعرض لمرحلة الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية ، ولنمو الرأسمالية الى ما بلغته فى تلك الفترة ، وللقـــوى التى تعمـل على تكوين المجتمع الاشتراكى فى المســـتقبل : فالرأسمالية التى قامت على

انقاض المجتمع الاقطاعي بعد أن حطمته ، ووصلت بالطبقة البورجوازية الى الحكم والسلطة ، قد ارتفعت بالكفاية الانتاجية لعمل الانسان الى درجة لم تخطر ببال أحد من قبل ، الا انها رغم كل ما حققته لم تقض على الاستغلال فأبقت حمى الصراع الطبقي مستعرة ، وقامت على توطيد وضع جديد له من منطقه الذاتي مالنقيضها من منطق ، فالبروليتاريا ما هى الا وليدة الرأسمالية ، وكلما نمت الرأسمالية نمت معها البروليتاريا واتسعت ، ولكن بقدر ما تجنى الرأسمالية من الثراء ، تهوى البروليتاريا الى الفقر والاملاق ، فيبرز التناقض بين قوى الانتاج الضخمة وقوى الاستهلاك الضئيلة، ويبدو هذا التناقض فى سلسلة من الازمات الاقتصادية التى تعكس شرها على البروليتاريا، ولا يمكن القضاء عليها فى ظل الرأسمالية .

وعرض انجلز لتعريف البورجوازية والبروليتاريا فى بعض طبعات البيان ، فقال ان البورجوازية هى طبقة الرأسماليين المحدثين الذين يملكون وسائل الانتاج فى المجتمع ، ويستأجرون العمال أما البروليتاريا فهى الطبقة الأخيرة من العمال فى المجتمع الرأسمالى الحديث ، ممن لا يملكون أية وسيلة من وسائل الانتاج ، فيضطرون الى بيع عملهم ليكسبوا قوتهم .

ويقرر البيان أن « ما وصل اليه الشيوعيون من استقراء نظرى ، لا يقوم ولا يتصل أبدا بأية مبادىء أو

أفكار جاء بها أو ابتكرها مصلح عالمى ، فما هى الا تعبير عـــام عن علاقات حقيقية تنبع من الصراع الطبقى القائم فعلا ، تنم عنها حركة التاريخ التى تسير وتمضى أمامنا» . ويعنى هذا ان الاشتراكية هى المرحلة التـــالية فى التطور التاريخى للبشرية ، مما يتأكد معه ايمان الشيوعيين بهذه الحقيقة الحتمية .

وقد ابتدع ماركس وانجلز كلمة «الشيوعية» بديلا للاشتراكية ، حتى لا تختلط بالافكار المهوشة للاشتراكيين الالمان فى تلك الفترة ، وتضمنها البيان الشيوعى لأول مرة عند صدوره ، واستخدمها «لينين» فيما بعد ، تعبيرا عن المرحلة المتقدمة للاشتراكية ، فقد ميز ماركس بين مرحلتين من مراحـــل التطور الشـــيوعى ، ففى المرحلة الأولى وهى تعقب مرحلة الرأسمالية مباشرة وقد دعاها أحيانا بالمرحلة الاشـــتراكية لا يستطيع المجتمع أن يتخلص من ســـمات المرحلة الاولى التى انبثـــق منهـــا ، وتبقى قيمه العقلية والروحية بورجوازية الطابع ، مما يحمل الطبقة الحاكمة الجديدة ، وهى الطبقة العمالية ، على اقامة « ديكتاتورية البروليتاريا » لتقى نفســـها من أعدائها ، وبالقضاء على المـــلامح والســـمات والقيم البورجوازية ، يدخل المجتمع مرحلته التالية وهى « المرحلة العليا للمجتمع الشيوعى» .

وفى عصرنا هذا غدت الاشـــتراكية العلمية مذهبا عالميا ، وتعددت صورها حتى غدت الماركسية صورة منها

مما يحملنا على أن نشير اليها بالماركسية تمييزا لهـا عن أنماط الاشتراكية الاخرى ، ومهما اختلفت تلك الصور فى المنهج أو الاسلوب أو حتى فى الفكر الفلسفى، فانها تجتمع على هدف واحد عبر عنه الرئيس عبد الناصر فى بساطة ووضوح بقوله انها « منع استغلال الانسان للانسان » •
ومهما قيل من أن الاشتراكية « نظام اجتماعى متكامل ـ كما ذهب سويزى فى تعريفه ـ يختلف عن نظام المجتمع الرأسمالى فى البناء الاجتماعى وفى الاسلوب الذى يحفظه وفى انعدام الملكية الخاصة فيه ، أو أنها حركة ترمى فى ظل النظام الرأسمالى الى التغيير الاشتراكى» أو قبل ـ كما يرى جراهام سمنر ، « انهـا الطريقة أو الفـكرة التى تستهدى تخليص الفرد عن طريق الدولة مما يواجهـه من متاعب الحياة ومصاعبها» أو انها ـ فى تعريف الموسوعة البريطانية ـ « السياسة أو النظرية التى ترمى الى توزيع أفضل للثروة ، وبالتالى الى انتاج أفضل ، عن طريق تدخل السلطة الديمقراطية المركزية » فانها كما نرى أسلوب أو طريقة أو نظام أو نظرية تستهدف كرامة الانسان بتحقيق مايصون كرامة الانسان ، وهو مايعنيه الرئيس عبد الناصر بعبارته الواضحة البسيطة ، وهى حقيقة عبر عنها « جان جاك روسو » فى العقد الاجتماعى بقوله : « يجب ألا يبلغ مواطن من الثراء ما يجعله قادرا على شراء غيره ، ولا من الفقر ما يحمله على بيع نفسه» • وسيبقى الفكر الاشتراكى ـ كما نعتقد ـ كغيره من المذاهب السياسية والاجتماعية حقلا خصبا للتطور المبدع الخلاق لخير الانسانية وكرامة

الانسان ، فى الطريقة والغاية على السواء ، ولن يجمد الفكر الانسانى ولن تجمد الحياة ذاتها عن بلوغ الكمال المنشود . الذى طمحت اليه منذ بدء الخليقة ، ومنذ جاء الانبياء بأكرم الرسالات .

الاشتراكية والدولة :

لم يعرض الاشتراكيون الخياليون لنظرية الدولة ، ونأوا بأنفسهم عن البحث السياسى والاقتصادى فلميتركوا أثرا ذا بال فى هذا الميدان ، وولجوا ميدان الاصلاح الاجتماعى بأفكار ومبادىء أتجهوا بها الى الدولة القائمة ، أو لمن يملك القدرة على انجازها ، وان كنا نرى من بينهم مفكرا اشتراكيا ولج ميدان السياسة العملية حين تزعم حركة العمال فى فرنسا ، واشترك فى الحكومة المؤقتة التى أعلنت الجمهورية الثانية بعد ثورة فبراير ١٨٤٨ ، هو «لويس بلان» (١٨٣١ ـ ١٨٨٢) ، كتب رسالة بعنوان « تنظيم العمل » Grganistion du Travail ، اقرب فيها من الاسلوب العلمى للاشتراكية ، فذهب الى تقرير حق كل فرد فى العمل ، والى أن واجب المجتمع أن يهيىء العمل لكل انسان ، ودعا الى تدخل الحكومة لتنظيم العلاقة بين العمال والممولين ، فلكل عامل الحق فى حياة كريمة تتفق مع كفايته وقدرته الشخصية ، وحمل على النظم السياسية القائمة التى تترك العمال يهلكون مرضا وجوعا ، وتطلع الى نظام ديمقراطى للحكم تحل فيه القوى الشعبية محل

الرأسمالية الحاكمة فتكون أقدر على ادراك مطالب الشعب وفهم مناهج الاصلاح •

وثمة مفـــكر آخر هو « بيير برودون » (١٨٠٩ ـ ١٨٦٥) ، لا يذكر كثيرا فى ميدان الفكر السياسى ، وان طرق نظرية ولجها الماركسيون واختلفـــوا عليهـا ، هى ما تعرف بالفوضوية أو « المذهب الفوضوى » •

ويلقب « برودون » بأبى الفوضويه ، فقد اتخـذها عقيدة واقام لها مذهبا امن به ودافع عنه• وتقوم الفوضويه على نبذ كل ما يقيد حرية الانسان ، فلا دين ولا دوله ولا أيه سلطه تستطيع أن تجبر الانسان أو تلزمه بما يعوق حريته عن الانطلاق ، فما السلطة الا قناع مقنن لاستغلال الفرد واستعباده ، ومن حق النـــاس أن يمارسوا حريتهم طليقة من كل قيد ، يوقر بعضهم بعضا متعاونين مع بعضهم البعض مسترشدين بالعلم والعقل ، ولاحاجة بهم الى الدولة التى تعـــوق حوافزهم ورغباتهم بما تقيـدهم به من نظم وقوانين ، وليس لها من فائدة الا حماية من يملك ضد من لا يملك ، فهى من معوقات النظم الطبيعية التى يرتضيها العقل •

ولبرودون كتابان يحملان نظريته هما : «ما الملكية ؟ انها السرقة » و « نقـائض الاقتصاد أو فلسفة البؤس » يعلن فيهما الحرب شـــعواء على نظام الملـكية فهو دعامة الرأسمالية ، ويسخر من القـانون الطبيعى ، ويحمل على

القانون الوضعى ، فما قام الا لحماية النظام الفاسد للملكية ، ويستشهد « ببنتام » على ذلك ، ويسخر بفلسفة «سبينوزا» ، ويقول هازئا : « اذا كانت الآلهة هى التى خلقت الارض وما عليها كما يدعون ، فكيف يدعى الانسان ملكية شىء ما ؟ ويدلى برأيه فى أن تعود وسائل الانتفاع الى المجتمع عامة ، فما الملاك غير لصوص اغتصبوا ما كان ملكا للناس كافة ، ويقرن النظام الاجتماعى بالفوضوية كما تقترن العدالة بالمساواة ٠

وتطل الفوضوية برأسها من شعاب الماركسية حين تنتهى فى آخر مراحلها الى الشيوعية المطلقة والى نظرية «فناء الدولة» وان لم تذهب الماركسيه مذهب الفوضويين فى نظرية «فناء الدولة» وهو ما نشب حوله الخلاف بين الفريقين فى المؤتمر الرابع للدولية الاولى الذى عقد فى بال سنة ١٨٦٩ ، حيث دار النقاش حول وظائف الدولة ، وانتهى بطرد « باكونين » زعيم الفوضويين وأتباعه من الدولية الشيوعية، وان مال «ا٠م٠جود» فى كتابه «النظرية السياسية الحديثة » الى الربط بين المذهبين بالنسبة لما انتهت اليه الشيوعية فى روسيا تحت تأثير البولشفيك ، فما هى الا وسيلة تبحث فى الطريقة التى يتم بها الانتقال من الرأسمالية آلى الشيوعية ، وبينما يشغل الشيوعيون أنفسهم بالتهيئة للمجتمع المنشود ، يشغل الفوضويون أنفسهم ، بنوع ذلك المجتمع وأسلوب الحياة فيه٠ ويرى الامير «كروبتكين» رسول الشيوعية الفوضوية،

ان المرحلة النهائية للمجتمع الاشتراكى هو ما تتفق عليه « النظرية الشيوعية الحديثة » بينما يرى سويزى أن نظرية فناء الدولة لا تعني اختفاء السلطة ، أو زوال الادارة ويستشهد على ما يراه بانجلز وهو يسخر من آراء الفوضويين وبفندها بقوله : « ليس من اليسير أن نتفق مع الفوضويين اذا اقتنعوا بأن النظام الاجتماعى فى المستقبل لن يسمح بوجود السلطة ، الا بما تحتمه علاقات الانتاج ، ولكنهم قد عميت بصائرهم فى موجة من الحماس الطاغى ضد كلمة السلطة عن الحقائق التى تجعل السلطة ضرورية » ٠

ونتلخص النظرية السياسية للماركسية فى أن الدولة هيئة عامة أو منظمة من حقها المشروع أن تلجأ الى القوة ، وهو حق مقصور عليها وحدها ، وهى ضرورة لبقاء أى مجتمع من طبقات تتعارض مصالحها ، «حيث تقوم الدولة ـ كما يرى انجلز ـ نتيجة الرغبة فى تخفيف الخلافات الطبقية ، ولكنها بين هذه الخلافات الطبقية ، تصبح ـ كقاعدة عامة ـ دولة الطبقة الاقتصادية ، التى تسيطر على الحكم بقدرتها وثرائها ، فتتخذ الوسائل الكفيلة باخضاع الجماهير المضطهدة واستغلالها » ٠ ويستشهد بالتاريخ فيقول ان الدولة القديمة قامت على نظام الرق وعملت على حمايته وابقاء العبيد أسرى القيود ، كما قامت الدولة الاقطاعية لحماية مصالح الامراء ضد اقنان الارض، والدولة النيابية الحديثة هى أداة الرأسماليين المستغلين لاخضاع

العمال ، وحين تتوازن تلك الطبقـــات تتمكن الدولة من تحقيق نوع من الاستقلال الذاتي حيث تقـــف من تلك الطبقات موقف الوسيط ٠

ولا تعنى الماركسية أن وظيفة الدولة تتحدد بحماية النظام الاجتماعى فحسب ، بل انها تحدد طريقة قيام هذا النظام بوظيفته ، فقد تشجع التطور وتدفعه أو تقف دونه وتعوقه أو تحوله عن مجراه الطبيعى ، وان باءت محاولتها بالفشل ، « فقد تقف القوة ـ كما يقول انجلز ، والقوة هنا مرادف للدولة ـ دون التطور الاقتصـــادى ، ولكنها ترضخ وتستسلم ـ الا فى النادر » ٠ فالدولة سلطة فوق المجتمع وان كانت فى الواقع جزءا من المجتمع ، وفى هذا يكمن التنـــاقض ، ومنه تنشأ المصـــاعب ، التى يردها الماركسيون الى طبيعة الموقف لا الى خطأ منطقه ٠

وتقرر الماركسية أن الطبقة التى تحكم تقف صامدة للابقاء على نظام اجتمـاعى يعود عليهـا بالنفع ، وما دامت الدولة مسخرة لارادة الطبقـة الحاكمة ، فانهـا تقف دون التغيير ، بل وتتحول الى معـاناة الثورة اذ غالبـا ما تدفع الثورة بطبقة جديدة الىالحكم تلوذ بالدولة كما لاذت الطبقة التى سـبقتها ، وتقوم الدولة الجـديدة بتصفية الأوضاع القديمة وتبـدو فى هذا المنحى ، ولفترة طويلة أحيـانا ، دولة ثورية ، لتصنع نظاما جديدا تحافظ عليه وتعمل على حمايته ، ولا يعنى هذا التنـاقض أكثر من تقويض دولة واحلال أخرى محلهـا ، فالثورة اذن صراع بين طبقتين أو

أكثر على السلطة ، وعلى الحق فى تغيير النظام الاجتماعى وفقا لمصالحها وأفكارها ، يلجأ كل طرف فيه الى القوة « فالقوة ـ كما يقول ماركس ـ كالقابلة تخرج من أحشاء المجتمع القديم مجتمعا جديدا » • ولا تعنى القوة استخدام العنف ، فطريقة استخدام القوة استخداما ناجحا ، لا تستدعى العنف تماما ، حيث يسلم من تواجههم القوة بعبث المقاومة ، ولا يستدعى التحول الاشتراكى بدوره استخدام العنف ، مما يعبر عنه ماركس وانجلز « بالثورة الاشتراكية السليمة » وقد رأيا امكان قيامها فى انجلترا والولايات المتحدة ، وان أعلن « لينين » فى كتابه « الدولة والثورة » زوال هذا الاحتمال بعد ما حدث فى ثورة ١٩١٧ فى روسيا ، على أن « ستالين » رجع اليه وقال بامكان التحول السلمى الى الاشتراكية عن طريق ما أسماه « الحصار الاشتراكى » •

الاشتراكية العربية والدولة :

جاءت الاشتراكية العربية بأروع تطوير للنظريتين لتحقيق المفهوم السامى للدولة وتأكيد الكرامة الانسانية فى مجتمع يقوم على الكفاية والعدل • « فان العمل الاشتراكى ـ كما جاء فى الميثاق ـ لم يعد حتما عليه أن يلتزم التزاما حرفيا بقوانين جرت صياغتها فى القرن التاسع عشر • ان تقدم وسائل الانتاج ، ونمو الحركات الوطنية والعمالية فى مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات ، وازدياد فرص السلام فى العالم بتأثير

القــوى المعنــوية ، وبتأثير ميزان الرعب الذرى فى نفس الوقت - يخلق ظروفا جديدة آمام التجارب الاشتراكيه - نختلف تماما عن الظروف الســابقه ، بل انها تستوجب هذاالاختلاف وتحتمه لضرورة » .

فالاشــتراكية العربيــة نمــط جديد من أنمــاط الاشــتراكية وتطوير رائع للاشتراكيــة العلمية يقوم على تحقيق قدر أوفر من الحرية الفردية ، وينمى فى الوقــت ذاته كفاية المجتمع وقدرته على الانسجام والاتساق ممــا يؤدى الى « اذابة الفروق بين الطبقـــات » دون حاجة الى صراع دام تذهب فيه الأرواح سدى . فالثورة فى الفــكر الاشتراكى العربى لاتعنى العنف ولا ترتضيه وانما تعنى الارادة الشــعبية وقدرة هذه الارادة على القيــام بالتغيير المنشود ، وقيمتها فى شعبيتها ، وفيما نعبر به عن ارادة « الجماهير الواسعة، وبمدى ما تعبئه منقوى هذه الجماهير لاعادة صنع المستقبل ، وبمدى ما يمكن أن نوفره لهــذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة » .

وتحدد الاشتراكية العربيــة غاية الثورة بالتقدم ، فان حوافزها تكمن فى « التخلف المــادى والاجتمــاعى » الذى يفجر ارادة التغيير ، والتصميم على الانتقــال » ممــا كان قائما بالفعل ، الى ما ينبغى أن يقوم بالأمل » .

فاذا كانت الديمقراطية « هى توكيد سيادة الشعب، ووضع السلطة كلها فى يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه» فان الديمقراطية هى المرادف الصحيح لشعبية الثورة ،

كما أن الاشتراكية هى « الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا » •

فالثورة لا تعنى العنف كما تبدو فى التفكير الماركسى وانما تعنى ارادة التغيير لصنع التقدم • كما أن الدولة لا تعنى سيادة طبقة من الطبقات وفرض سلطانها على غيرها بل تعنى سيادة الشعب ووضع السلطة كلها فى يده، وتكريسها لخدمته •

والقاعدة التى تقوم عليها الدولة فى الاشتراكية العربية هى الحرية : الحريه بدعامتيها السياسية والاجتماعيه ، وتعبر الديمقراطيه عن الحرية السياسية كما تعبر الاشتراكية عن الحريه الاجتماعية ، ولا يضحى بأيتهما فى سبيل الأخرى ، كما تذهب الماركسية فى التضحية بحرية الافراد فى فترة قيام ديكتاتورية البروليتاريا للقضاء على رواسب البورجوازية العقلية والروحية • فالديمقراطية السياسية « لا يمكن أن تتحقق ــ كما يقول الميثاق ــ فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات » فالديمقراطية « حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب : سلطة مجموع الشعب وسيادته » فاذا كان ثمة « صراع حتمى أو طبيعى بين الطبقات » فان حله يجب أن يكون سلميا « فى اطار الوحدة الوطنية، وعن طريق تذويب الفروق بين الطبقات» ولا تنفصل الحرية السياسية عن الحرية الاجتماعية فالمواطن لا يتمتع بحريته السياسية أمام صناديق الانتخاب ما لم تتوفر له ضمانات ثلاثة يحددها الميثاق فى :

ـ التحرر من الاستغلال فى جميع صوره •

ـ أن تكون له فرصة متكافئة فى نصـيب عادل من الثروة الوطنية •

ـ التحرر من كل قلق يهدد المستقبل فى حياته •

فالدولة الاشتراكية العربية لا تدين بالمفهوم العـام للدولة المطلقة التىيتضاءل فيها حقالفرد أمام حق الدولة، والتى تبعث الى الوجود كيـانا جديدا يسـمو على مجموع الارادات الفردية ، هو الارادة العـامة ، وشخصية جديدة تعلو على مجموع الشخصيات الفردية هى شخصية الدولة ـ كما يرى هيجل ـ ولا تدين بالمفهوم العام للفردية التى تقوم على مبدأ « حرية العمل » كما يرى الفرديون ولا تأخذ بفكرة الجماعية التى تضحى بحرية الفرد فى سبيل التنظيم الاجتماعى كمـا يرى الماركسـيون ، وانما تدين بسـيادة مجموع الشعب التى تمثلهـا ارادته الحرة من كل قيد قد يحد منها • فتجمع بذلك بين أرقى ما فى الديمقراطية من حرية سياسية وأسمى مافى الاشتراكيةمن حرية اجتماعية لا يهبها ضغط الحاجة أو الحاح المشاغل المادية •

وتتمثل ديمقراطية الاشتراكية العربيـة فى سلسلة من التنظيمات الشـعبية يتكون منهـا الاتحاد الاشتراكى العربى الممثل لجميع قوى الشعب العاملة ، تبدأ من أصغر الوحدات الجمـاهيرية لتصب فى المؤتمر العـام للاتحاد الاشتراكى وفى هيئته التنفيذية العليا ، بحيث تستطيع

كل ارادة أن تعبر عن ذاتها بحرية وأن تعلو بصوتها الى جهاز الدولة الاعلى ، وتقوم هذه الوحدات على اختلاف مستوياتها ، فضلا عن العمل السياسى ، بدعم قواعد التنظيم الاجتماعى وتحقيق ارادة الثورة بما توفره « للجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة » .

والتحالف الطبيعى بين قوى الشعب العاملة « هو البديل الشرعى لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل الديمقراطية الرجعية » .

ويحدد الميثاق قوى الشعب العاملة ، بالفلاحين ، والعمال ، والجنود ، والمثقفين ، والرأسمالية الوطنية ، ومن بين هذهالقوى الشعبية جميعا يكونالفلاحون والعمال الأغلبية الشعبية ، لذلك كان لها « نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بما فيها المجلس النيابى » كما يؤكد « أن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجبأن تتأكد باستمرار فوقسلطة أجهزة الدولة التنفيذية » حتى يظل الشعب دائما « قائد العمل الوطنى» « والضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف » . ويشير الى أن « التنظيمات الشعبية ـ وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقومبدور مؤثر وفعال فىالتمكين للديمقراطية السليمة» . ويرى « أن جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه فى مرحلة

الانطلاق الثورى » فانها « ليست عاصما من جموح الفرد فحسب، وانما هى تأكيدللديمقراطية على أعلى المستويات، كما أنها فى الوقت ذاته ضمان للاستقرار الدائم •

وفي هذه المنظمات الشعبية على اختلاف مستوياتها تتمثل السلطة والسيادة فى الدولة وهى سلطة الشعب وسيادته •

ولكن الديمقراطية السياسية لا تتحقق مالم تتحقق معها الحريه الاجتماعيه التى لا تتحقق بدورها « الا بفرص متكافئة أمام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية» • ولا يتأتى ذلك بمجرد اعادة توزيع الثروة الوطنية ، ولكن بتنمية هـــذه الثروة وزيادتهـــا بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العـاملة ، فالمساواة فى توزيع الثروة لا تحقق مجتمع الرفاهية والرخاء ما لم تكن مصادر الثروة من الوفرة بحيث تفوق حد الكفاية وتشبع حاجة الجماهير ، أما ومصادر الثروة فى الشعوب التى كتب عليها التخلف الاقتصادى والاجتماعى هى فى الغالب دون حد الــكفاية ، فلا بد أن تقترن عدالة التوزيع بالقدرة على تنمية الثروة حتى لا يتحول المجتمع الى مجتمع من الفقراء• لذلك كان الحــل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصــادى والاجتمــاعى فى مصر حتميــة تاريخية « فرضــها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين •

فاذا اختــارت مصر طريق الاشتراكية العلميــة فهو

اختيار يقوم على تقدير واع للتطور التاريخى الذى انتهى بالمجتمع فى مصر الى الوضع الذى كان عليه قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كما يقوم على ادراك أصيل لمطالب الجماهير وايمان عميق بأن العلم قد اقتحم آفاقا فسيحة للعمل من أجل التقدم •

المكتبة الثقافية

أول مجموعة من نوعها
تحقق اشتراكية الثقافة
تيسر لكل قارئ أن يقيم
فى بيته مكتبة جامعة
تحوى جميع ألوان المعرفة
بأقلام أساتذة ومتخصصين

●

العدد القادم

الرسول فى القرآن

تأليف
محمود بن الشريف

طبع بمطابع الدار



دكتور حسين فوزى النجار :

- دكتوراه بمرتبة الشرف الأولى فى تاريخ الصحافة جامعة القاهرة .
- درجة الزمالة « P.O.E. » فى العلوم السياسية من جامعة هارفارد .
- زميل المركز الدولى للتربية بواشنطون . اشتغل بالتدريس فى الكلية الحربية وكلية اركان الحرب وجامعة القاهرة وبعض الجامعات الأمريكية ، وعمل بالسلك السياسى العربى واشترك [...] عدد من المؤتمرات [...] والخارج وقام با[...] العربية فى أمريك[...]
- رياضى قديم وضا[...] اشترك فى حرب [...] العدوان الثلاثى [...]
- نشر له خمسة و[...] السياسية والاسـ[...] الأوسط ١٩٥١ [...] هذا الكتاب ، خـ[...] نشرت فى المجلات [...]